الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي

2017

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي

2017

المحتويات

الصفحة

4 نبذة عن الشركة العربية للاستثمار

5 رؤية ورسالة الشركة

6 مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

7 مجلس إدارة الشركة

8 لجان مجلس الإدارة

9 الإدارة التنفيذية للشركة

11 ملخص البيانات المالية

12 كلمة رئيس مجلس الإدارة

14 كلمة الرئيس التنفيذي

17 تقرير مجلس الإدارة

الصفحة

القوائم المالية 37

تقرير مراجعي الحسابات 38

قائمة المركز المالي 40

قائمة الدخل 41

قائمة الدخل الشامل 42

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين 43

قائمة التدفقات النقدية 44

إيضاحات حول القوائم المالية 45

عناوين الشركة 96

نبذة عن الشركة العربية للاستثمار

أُنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف عام ÖLƒÃ 1974 اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو: استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية، وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

والشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 1,200 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 800 مليون دولار أمريكي موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها الاستثماري في مجالين أساسيين هما الاستثمار في المشاريع والنشاط المصرفي، وذلك انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ومن فرعها المصرفي في مملكة البحرين.

رؤية ورسالة الشركة

الرؤية

لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الموارد لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

الرسالة

تحقيق عوائد مالية مجدية، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصرفي لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، وتعزيز التجارة العربية البينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

اسم الدولة	مبلغ المساهمة (ألف دولار أمريكي)	نسبة المساهمة (%)
المملكة العربية السعودية	125,422	15.68
دولة الكويت	125,422	15.68
دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	125,422	15.68
جمهورية العراق	83,871	10.48
دولة قطر	65,543	8.19
جمهورية مصر العربية	55,743	6.97
الجمهورية العربية السورية	55,743	6.97
دولة ليبيا	55,743	6.97
جمهورية السودان	21,421	2.68
مملكة البحرين	13,679	1.71
الجمهورية التونسية	13,679	1.71
المملكة المغربية	13,679	1.71
سلطنة عمان	13,679	1.71
الجمهورية اللبنانية	12,899	1.61
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	12,899	1.61
المملكة الأردنية الهاشمية	2,578	0.32
الجمهورية اليمنية	2,578	0.32
المجموع	800,000	100.00

مجلس إدارة الشركة

معالي المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية

الأستاذ / يوسف عبد الله حمود
نائب رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين

الأستاذ / علي محمد رضا الحاج جعفر
عضو مجلس الإدارة
سلطنة عمان

الأستاذ / عمر عبد العزيز آل حامد
عضو مجلس الإدارة
دولة قطر

الأستاذ / خالد عبدالعزيز الحسون
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت

الأستاذ /أحمد عبدالرحيم الصياد
عضو مجلس الإدارة
جمهورية مصر العربية

الأستاذة / فوزية زعبول
عضو مجلس الإدارة
المملكة المغربية

الأستاذ / عبدالله حميد المزروعي
عضو مجلس الإدارة
دولة الإمارات العربية المتحدة

الأستاذ / أحمد عبدالله المهيري
عضو مجلس الإدارة
دولة الإمارات العربية المتحدة

الأستاذ / صالح عبدالعزيز آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية

الأستاذ / نائل محمد الحمود
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت

الأستاذ / علي ميلاد الزائدي
عضو مجلس الإدارة
دولة ليبيا

الأستاذة / طيف سامي محمد الشكرجي
عضو مجلس الإدارة
جمهورية العراق

لجان مجلس الإدارة

يستعين مجلس إدارة الشركة في أداء مهامه بعدد من اللجان المتخصصة، وهي كالتالي:

لجنة الاستثمار العليا:

تتولى لجنة الاستثمار العليا نيابة عن مجلس الإدارة اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجالي المشاريع والنشاط المصرفي، في الحالات التي تتعدى صلاحيات اللجان الداخلية في الشركة. وتتكون اللجنة من سبعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

1	معالي المهندس/ يوسف بن إبراهيم البسام	رئيس اللجنة
2	الأستاذ/ علي محمد رضا الحاج جعفر	عضو اللجنة
3	الأستاذة/ فوزية زعبول	عضو اللجنة
4	الأستاذ/ أحمد عبد الله المهيري	عضو اللجنة
5	الأستاذ/ نائل محمد الحمود	عضو اللجنة
6	الأستاذ/ علي ميلاد الزائدي	عضو اللجنة
7	الأستاذة/ طيف سامي محمد الشكرجي	عضو اللجنة

لجنة المخاطر والأصول:

تقوم لجنة المخاطر والأصول بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بمسؤولياته الرقابية الخاصة بالمخاطر المتعلقة بنشاط الشركة، وتقييم ومراجعة المخاطر الخاصة بالنشاط الاستثماري والمصرفي. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

1	الأستاذ/ يوسف عبد الله حمود	رئيس اللجنة
2	الأستاذ/ خالد عبدالعزيز الحسون	عضو اللجنة
3	الأستاذ/ عبدالله حميد المزروعي	عضو اللجنة

لجنة التدقيق:

تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بالمسؤوليات الرقابية الخاصة بعدالة وجودة وسلامة القوائم المالية للشركة، والتزامها بالمتطلبات القانونية والنظامية واستقلال المراقب الخارجي وأداء التدقيق الداخلي، والتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

1	الأستاذ/ أحمد عبد الرحيم الصياد	رئيس اللجنة
2	الأستاذ/ عمر عبدالعزيز آل حامد	عضو اللجنة
3	الأستاذ/ صالح عبدالعزيز آل الشيخ	عضو اللجنة

لجنة الترشيحات والتعويضات:

تقوم لجنة الترشيحات والتعويضات بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بجميع مسؤولياته المتعلقة بالترشيحات والتعويضات بالصورة التي تسهم في تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

1	معالي المهندس/ يوسف بن إبراهيم البسام	رئيس اللجنة
2	الأستاذ/ يوسف عبدالله حمود	عضو اللجنة
3	الأستاذ/ أحمد عبد الرحيم الصياد	عضو اللجنة

الإدارة التنفيذية للشركة

المركز الرئيسي: الرياض

الرئيس التنفيذي
الأستاذ/ إبراهيم بن حمود المزيد

1	الشؤون المالية والإدارية	الأستاذ/ فهد عبد الله الحقباني
2	الاستثمار	الأستاذ/ دخيل الله عبد الله الزهراني
3	الشؤون المالية	الأستاذ/ مجدي محمد الكفراوي
4	الموارد البشرية والشؤون الإدارية	الأستاذ/ عبد العزيز عبد الرحمن الفريح
5	تقنية المعلومات	المهندس/ عبد الله محمد السبيعي
6	المستشار القانوني	الأستاذ/ خالد صالح الزغيبي
7	التدقيق الداخلي	الأستاذ/ يوسف سامي سالم

فرع البحرين (مصرف قطاع جملة)

1	مدير عام الفرع	الأستاذ/ إبراهيم الزليطني
2	الشؤون الإدارية والمالية	الأستاذ/ محمود سلمان
3	الخزينة وأسواق المال	الأستاذ/ مارك دوندي
4	الائتمان	الأستاذ/ سمير مجيبا - الأستاذ/ عصام خالد
5	العمليات	الأستاذ/ محمدين حميد منجرا
6	إدارة المخاطر	الأستاذ/ نتن قوبتا
7	المستشار القانوني	الدكتور/ أسامة أحمد مختار
8	التدقيق الداخلي	الأستاذ/ لالت بكرو
9	مسؤول الالتزام	الأستاذة/ سودها تيلاني
10	تقنية المعلومات	الأستاذ/ مسعود مراد

ملخص البيانات المالية في 31 ديسمبر 2017

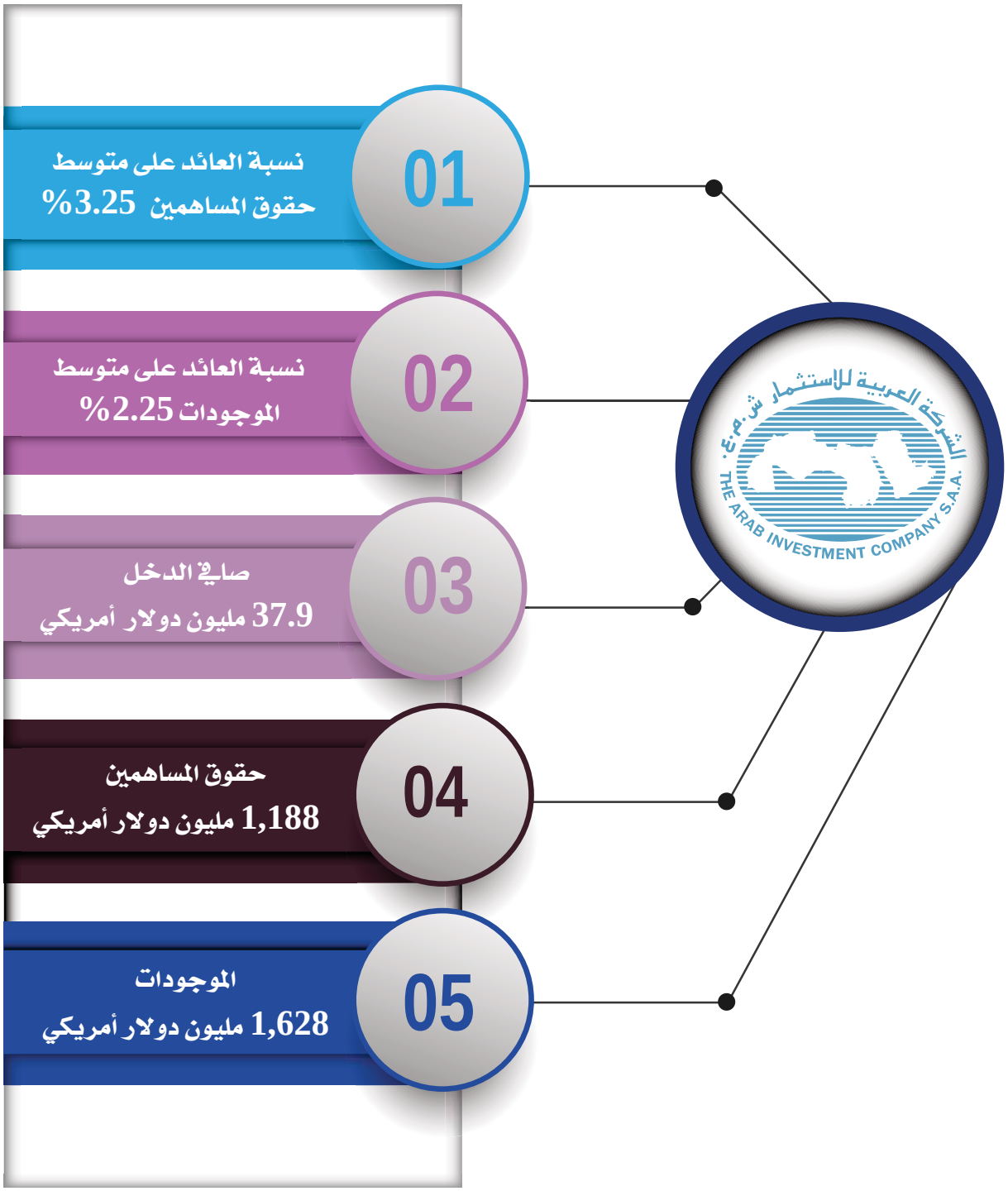

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة العربية للاستثمار، والذي يستعرض أهم الإنجازات التي حققتها الشركة خلال العام المالي 2017م، في مجالي المساهمة في المشاريع وتقديم الخدمات المالية، بالإضافة إلى الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.

وعلى الرغم من صعوبة التحديات التي مرت بها المنطقة العربية خلال العام 2017م، واستمرار انعكاساتها السلبية على المناخ الاستثماري بشكل عام، واصلت الشركة العربية للاستثمار مسيرتها الريادية كمحفز للاستثمار والتنمية في الوطن العربي، وتابعت جهودها الهادفة لتطوير أنشطتها، وتنويع أدواتها الاستثمارية والمالية، وتعزيز دورها الاستثماري في أرجاء الوطن العربي، واستطاعت الشركة أن تضيف إلى سجل إنجازاتها عاماً آخر من النتائج الجيدة متجاوزة بذلك التحديات والعوائق التي واجهتها، بفضل ما تتمتع به من دعم مستمر من مساهميها، وقوة ومتانة مركزها المالي ومواردها البشرية المتميزة، وإدارتها الحصيفة للمخاطر. وإننا نتطلع بكل ثقة وطموح نحو عام آخر من الإنجاز والعمل الجاد والهادف إلى تحقيق أهداف الشركة، وتلبية تطلعات وطموحات الدول المساهمة.

وفي الختام، فإنني أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان، باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار، إلى حكومات الدول العربية المساهمة والعملاء الكرام لثقتهم الغالية، ودورهم البناء في دعم مسيرة الشركة. كما يطيب لي أن أعرب عن تقديري لجهود زملائي أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع منسوبي الشركة على مساهمتهم في النتائج التي تحققت في العام المالي 2017م، متمنياً للشركة العربية للاستثمار مزيداً من التقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة

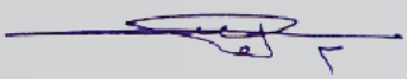

المهندس/ يوسف بن إبراهيم البسام

كلمة الرئيس التنفيذي

واصلت الشركة العربية للاستثمار خلال العام المالي 2017م مسيرتها الناجحة، وإنجازاتها المميزة في تطوير نشاطاتها وتنويع أدواتها الاستثمارية والمالية بما ينسجم مع أهدافها التي حددها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي. فعلى الرغم من التقلبات الاقتصادية وتواصل حالة عدم اليقين التي سادت عدداً من دول المنطقة العربية وما أفضت إليه من ضبابية في البيئة الاستثمارية، إلا أن الشركة العربية للاستثمار استطاعت وبنجاح تحقيق نتائج مالية جيدة متجاوزة بذلك الظروف والتحديات التي واجهتها، مستندة في ذلك على خبرتها الاستثمارية العريقة واستخدامها الأمثل لمواردها المالية والبشرية، والإدارة الحصيفة للمخاطر بمختلف أنواعها، لتؤكد بذلك مكانتها الريادية والمتميزة بين الشركات العربية المشتركة.

فعلى صعيد الاستثمار في المشاريع، واصلت الشركة العربية للاستثمار ترسيخ موقعها الإقليمي الرائد في دعم مسيرة التنمية العربية من خلال تركيزها المستمر على الاستثمار المباشر في دول المنطقة العربية، ومتابعة أوضاع مشاريعها القائمة والتي اشتملت عند نهاية العام على 25 مشروعاً وعلى صندوق استثماري واحد، في 8 قطاعات مختلفة، منتشرة جغرافياً في 10 دول عربية. وقد أولت الشركة خلال العام المنصرم اهتمامها بتدعيم قدرات مشاريعها القائمة ومعالجة المشاكل التي تواجهها وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى المساهمة ومع إدارات تلك المشاريع، كما استطاعت في نفس الوقت تدوير بعض استثماراتها عبر التخارج المُخطط له من بعض المشاريع وتوجيه السيولة المتحققة من تلك المساهمات إلى فرص استثمارية جديدة وواعدة.

وفي مجال الخدمات المالية، واصلت الشركة عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين التعامل بحصافة وموضوعية في إدارة الأصول المصرفية بما يتسق مع ظروف ومستجدات المرحلة الراهنة، وبما ينسجم مع الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها. وقد تركزت الجهود المبذولة على تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، والتقييم المستمر لمكونات محفظة الائتمان ومحفظة الأوراق المالية وإدارتها بأقصى درجات الحيطة والحذر وفقاً لمتطلبات قواعد الالتزام والجهات الرقابية والمعايير المحاسبية الدولية.

وفي إطار اهتمامها بتطوير بيئة العمل لديها ركزت الشركة خلال العام على بناء قدرات الموظفين ورفع كفاءاتهم وتحسين أدائهم، بالإضافة إلى تطوير بيئة العمل الداخلية عبر مواكبة أحدث الأساليب الإدارية والتقنية، وتعزيز ثقافة العمل المؤسسي وقواعد الحوكمة الرشيدة، وترسيخ ثقافة الالتزام داخل الشركة، كما حرصت الشركة على المشاركة في العديد من الفعاليات الاقتصادية التي عُقدت في عدد من الدول العربية لبحث القضايا المتعلقة بمناخ الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأخذت زمام المبادرة في بناء علاقات وتحالفات استراتيجية وتعاون مع كبرى الشركات الاستثمارية في المنطقة بما يحقق أهداف الشركة وتطلعات مساهميها.

وانعكس تضافر الجهود على النتائج المالية للشركة للعام المالي 2017 حيث تمكنت من زيادة أرباحها الصافية بنسبة 22% لتصل إلى 37.9 مليون دولار أمريكي، مقابل أرباح صافية قدرها 31.2 مليون دولار أمريكي تم تحقيقها في العام المالي 2016. كما نمت حقوق المساهمين بنسبة 4.9% لتبلغ 1,188 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2017، محققة الشركة بذلك عائداً على متوسط حقوق المساهمين بلغت نسبته 3.3% عند نهاية العام المالي 2017، مقارنة بنسبة 2.8% لنفس الفترة من العام الماضي.

وبمناسبة صدور التقرير السنوي للعام المالي 2017، يسعدني ونحن نستشرف عاماً جديداً نتطلع فيه بكل ثقة لتحقيق مزيد من النجاحات، أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للدول العربية المساهمة على مساندتها ودعمها المتواصل للشركة، وأخص منها حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرع الشركة المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتها المختلفة.

وفي الختام، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان إلى مجلس الإدارة على دعمهم المستمر والمتواصل لأنشطة وأهداف الشركة. كما أود أن أعبر عن شكري وتقديري لكافة الزملاء العاملين في الشركة على جهودهم وتفانيهم وإخلاصهم في العمل، ما كان له أبلغ الأثر في تحقيق هذا الأداء المالي المتميز للعام 2017، متطلعاً بكثير من التفاؤل لتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الرئيس التنفيذي

إبراهيم بن حمود المزيد

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
THE ARAB INVESTMENT COMPANY S.A.A.

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للعام 2017

أولاً- التطورات الاقتصادية العالمية خلال العام 2017.

1.1- النمو الاقتصادي العالمي:

ظهرت بوادر التعافي النسبي للنشاط الاقتصادي العالمي جليّة خلال العام 2017 نتيجة تحسن أداء قطاع الصناعات التحويلية وارتفاع حجم الاستثمار، وزيادة حجم التجارة العالمية ممّا ساعد على تعزيز الثقة في آفاق النمو الاقتصادي العالمي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.7% لعام 2017، مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.2% للعام السابق.

ويعود تحسن النمو في الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى النمو للاقتصادات المتقدمة ليصل إلى 2.3%، مقارنة مع 1.7% لعام 2016، وإلى ارتفاع النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من 4.4% عام 2016 إلى 4.7% عام 2017، نتيجة للانتعاش الكبير في اقتصادات البرازيل وروسيا ونيجيريا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وعلى صعيد الاقتصادات المتقدمة، سجلت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً في النمو ليبلغ 2.3% مقابل 1.5% في العام السابق، حيث شكل نمو استثمارات الشركات والإنفاق الاستهلاكي المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد الأمريكي خلال العام 2017. كما ارتفع معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو للعام 2017 بنسبة 2.4%، مقارنة مع 1.8% في العام السابق، نتيجة لاستفادة الدول المصدرة من تحسن التجارة العالمية. وسجلت اليابان ارتفاعاً ملحوظاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل النمو 1.8% عام 2017 مقابل 0.9% عام 2016، بفضل انتعاش إنفاق المستهلكين والاستثمارات والصادرات. فيما تراجع معدل نمو المملكة المتحدة خلال العام 2017 إلى 1.7%، مقارنة مع 1.9% في العام السابق، ويعود ذلك إلى تراجع إنفاق المستهلكين بالإضافة إلى المخاوف الناجمة عن الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق باقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد ارتفع معدل النمو في الصين خلال العام 2017 إلى 6.8%، مقابل 6.7% للعام السابق، مدفوعة بنمو الناتج الصناعي ومبيعات التجزئة واستثمارات الأصول الثابتة. وسجل معدل النمو في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تحسناً كبيراً في 2017، حيث نمت بنسبة 1.3% مقابل انكماش قدره 0.7% في العام السابق. بينما انخفض معدل النمو في الهند إلى 6.7% عام 2017 مقارنة مع 7.1% عام 2016.

ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2018) الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يستمر تحسن وتيرة النمو الاقتصادي في كل من الاقتصادات المتقدمة، ومجموعة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مع توقع تحقيق نمو عالمي قدره 3.9% للعامين (2018-2019)، بفضل زيادة زخم النمو العالمي والانخفاض الضريبي الأمريكي الذي سينعش بدوره الاستثمارات.

معدل النمو السنوي (2015-2019)*

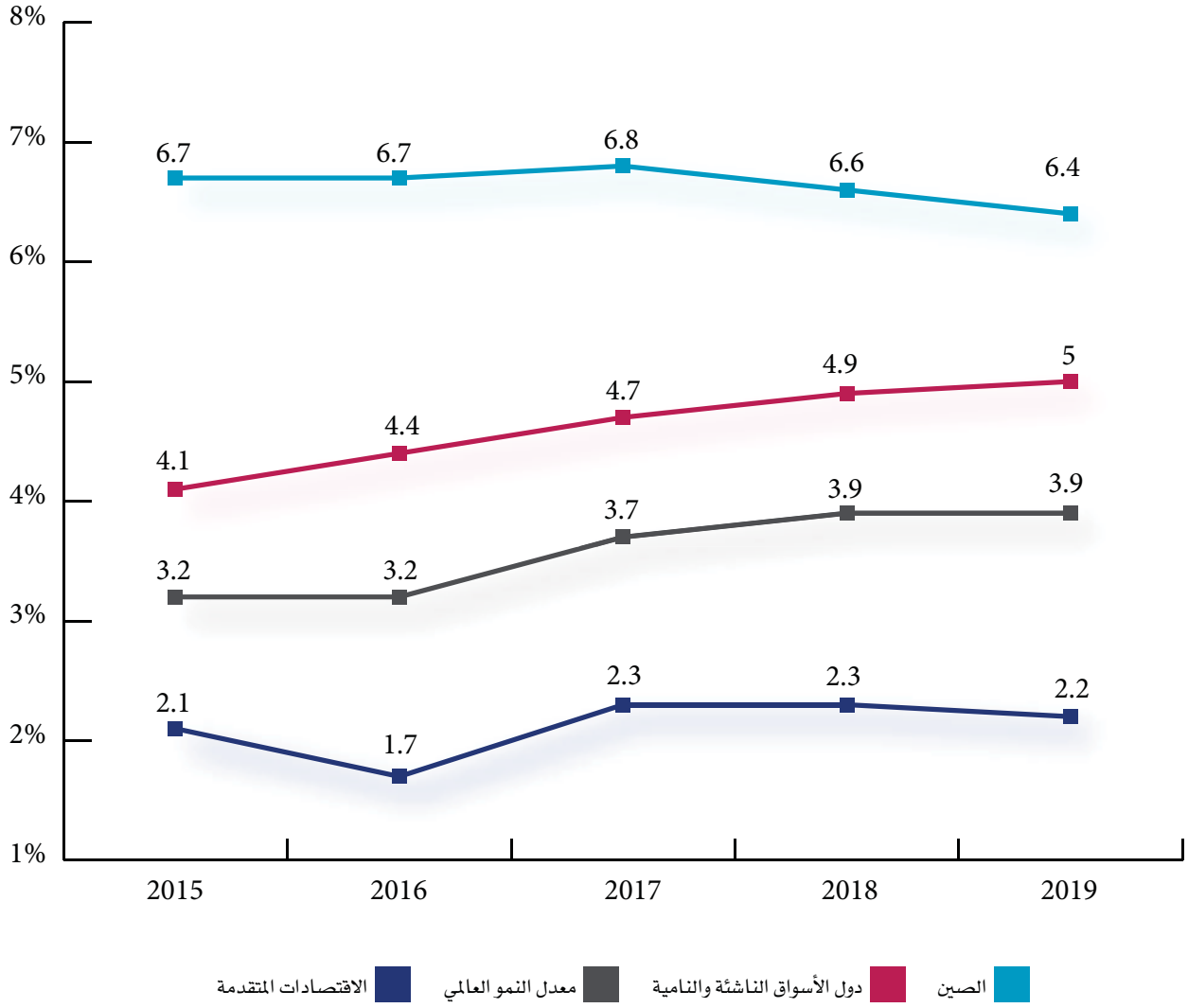

* المصدر: صندوق النقد الدولي/ آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2018).

2.1- التضخم:

ارتفع معدل التضخم في دول الاقتصادات المتقدمة من 0.8% في العام 2016 إلى 1.7% في العام 2017، نتيجة لزيادة أسعار النفط خلال العام، بينما شهد معدل التضخم لمجموعة دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تراجعاً إلى نسبة 4.1% مقابل 4.3% في العام السابق. ومن المتوقع أن يواصل التضخم ارتفاعه في دول الاقتصادات المتقدمة خلال العامين 2018 و2019، وبمعدل 1.9% و2.1% على التوالي، بينما يُتوقع ارتفاع معدل التضخم لمجموعة دول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 4.5% في العام 2018، مع انخفاضه إلى 4.3% في العام 2019.

معدل التضخم السنوي (2015-2019)*

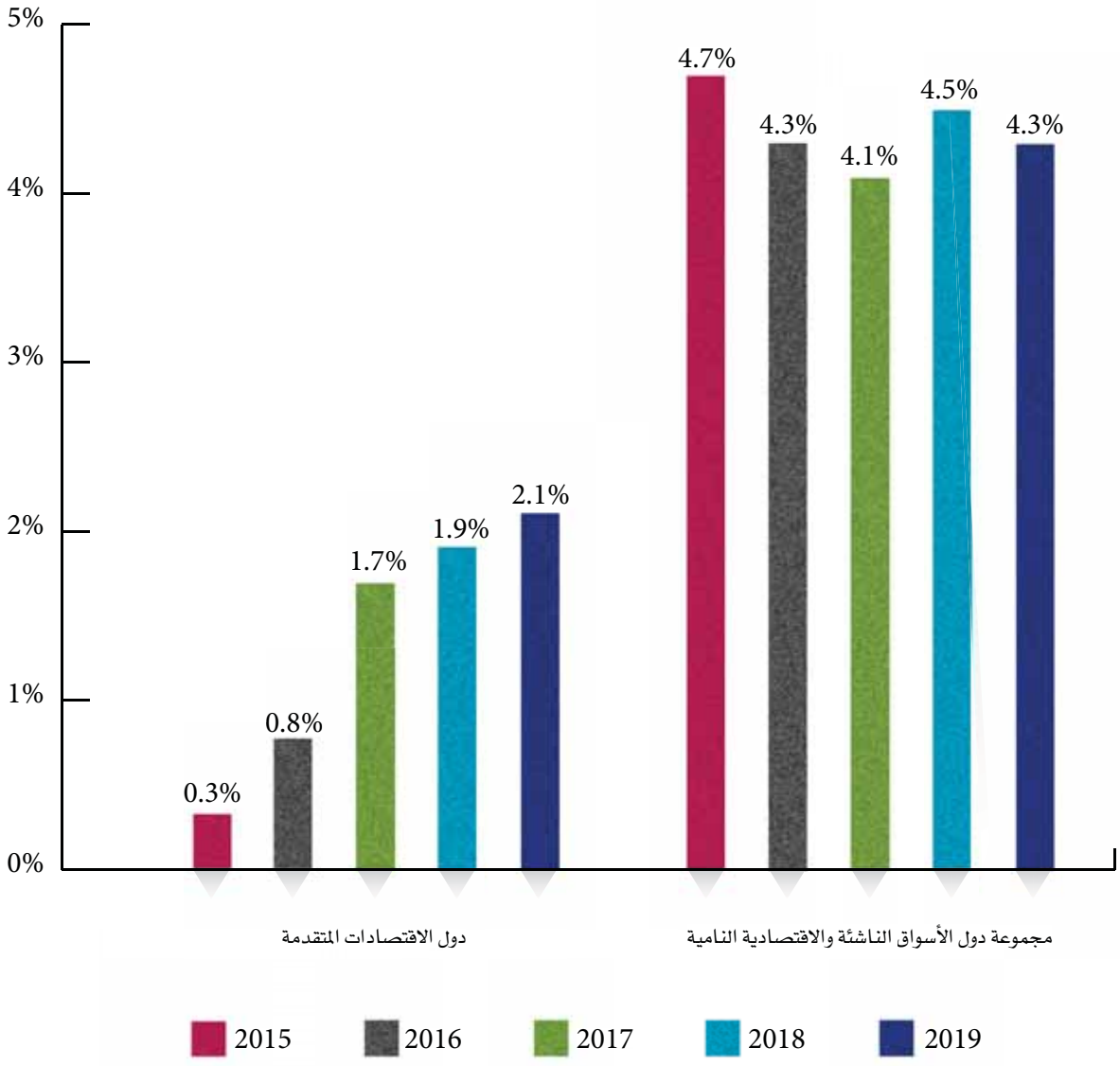

* المصدر: صندوق النقد الدولي/ آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2018).

3.1- التطورات النقدية والمالية:

1.3.1- أسعار الفائدة:

ارتفع معدل العائد السائد على الودائع بالدولار الأمريكي بين المصارف في لندن (ستة أشهر) من 1.1% في العام 2016 إلى 1.5% في العام 2017، ومن المتوقع استمرار هذا الارتفاع ليسجل 2.3% في العام 2018 و3.4% في العام 2019 في ظل توجه الاحتياطي الفدرالي الأمريكي نحو رفع نسبة الفائدة تدريجياً على مدار العامين 2018 و2019.

واستمرت نسبة العائد على الودائع بالين الياباني صفرية خلال العام 2017، ومن المتوقع أن تظل عند نفس المستوى خلال العام 2018، كما بقي العائد على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر) سالباً في العام 2017 عند -0.3%، ومن المتوقع أيضاً استقراره عند هذه النسبة في العام 2018، قبل أن يرتفع قليلاً في العام 2019 ليبلغ -0.1%.

أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي والين الياباني واليورو*

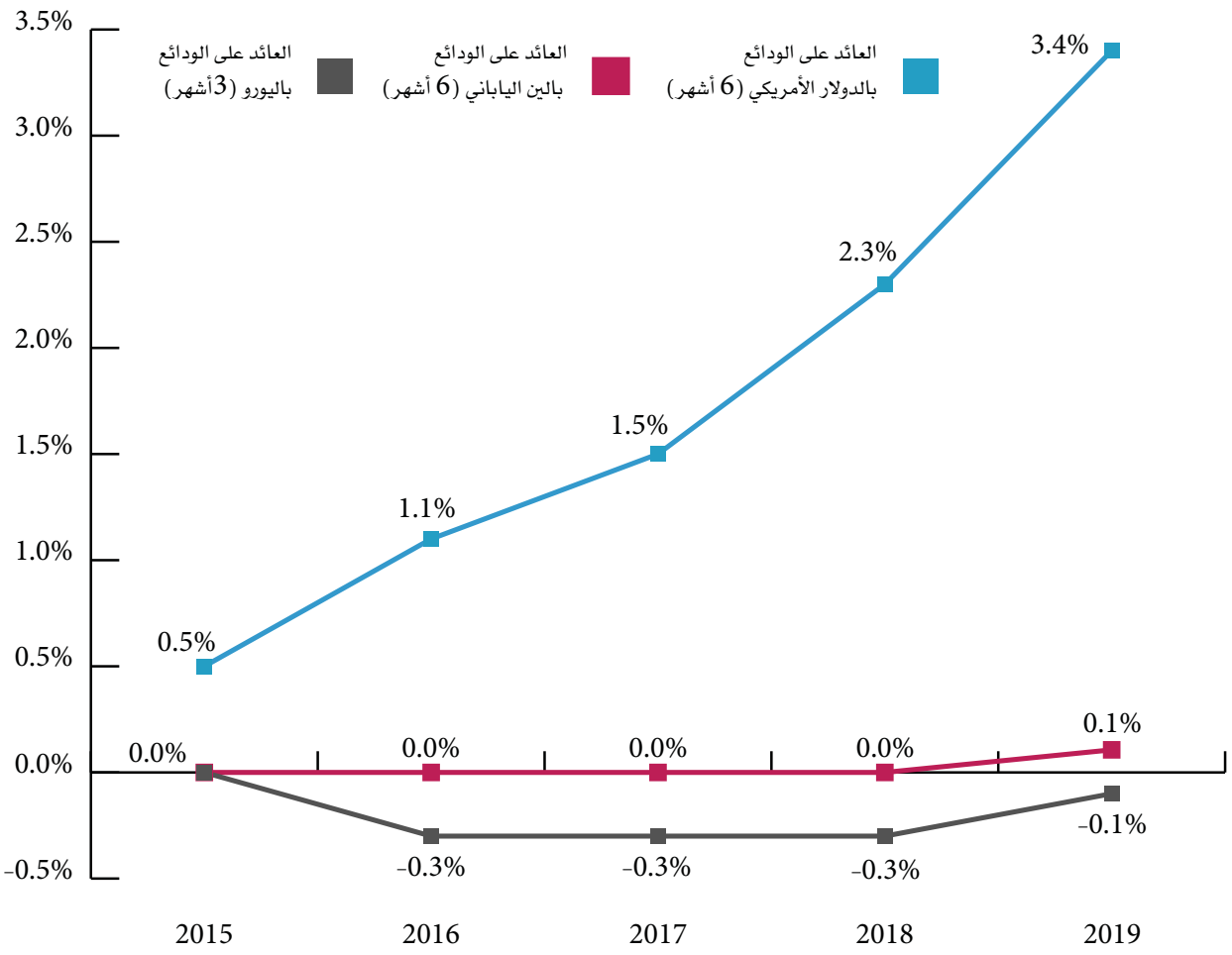

* المصدر: صندوق النقد الدولي/ آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2018).

2.3.1- أسعار الصرف:

انخفض الدولار الأمريكي أمام أهم العملات خلال العام 2017 على الرغم من رفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لنسبة الفائدة ثلاث مرات خلال العام 2017، حيث بلغت نسبة التراجع أمام اليورو 14.21%، نتيجة تحسن آفاق النمو، وبانخفاض 9.49% أمام الجنيه الاسترليني مع قيام بنك إنجلترا برفع أسعار الفائدة، وفي ظل زيادة توقعات التوصل إلى اتفاق بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، في حين انخفض بدرجة أقل أمام الين الياباني وبنسبة 3.88%. ومن جهة أخرى، انخفضت قيمة عملات بعض الأسواق الناشئة مقابل الدولار الأمريكي، لعل أبرزها البيزو المكسيكي والليرة التركية والريال البرازيلي. بينما ارتفعت عملات أسواق مصدرة للسلع الأولية، ومن أبرزها الروبل الروسي، والرينجيت الماليزي على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأولية.

نسبة تغير أسعار أهم العملات أمام الدولار الأمريكي (2014-2017)*

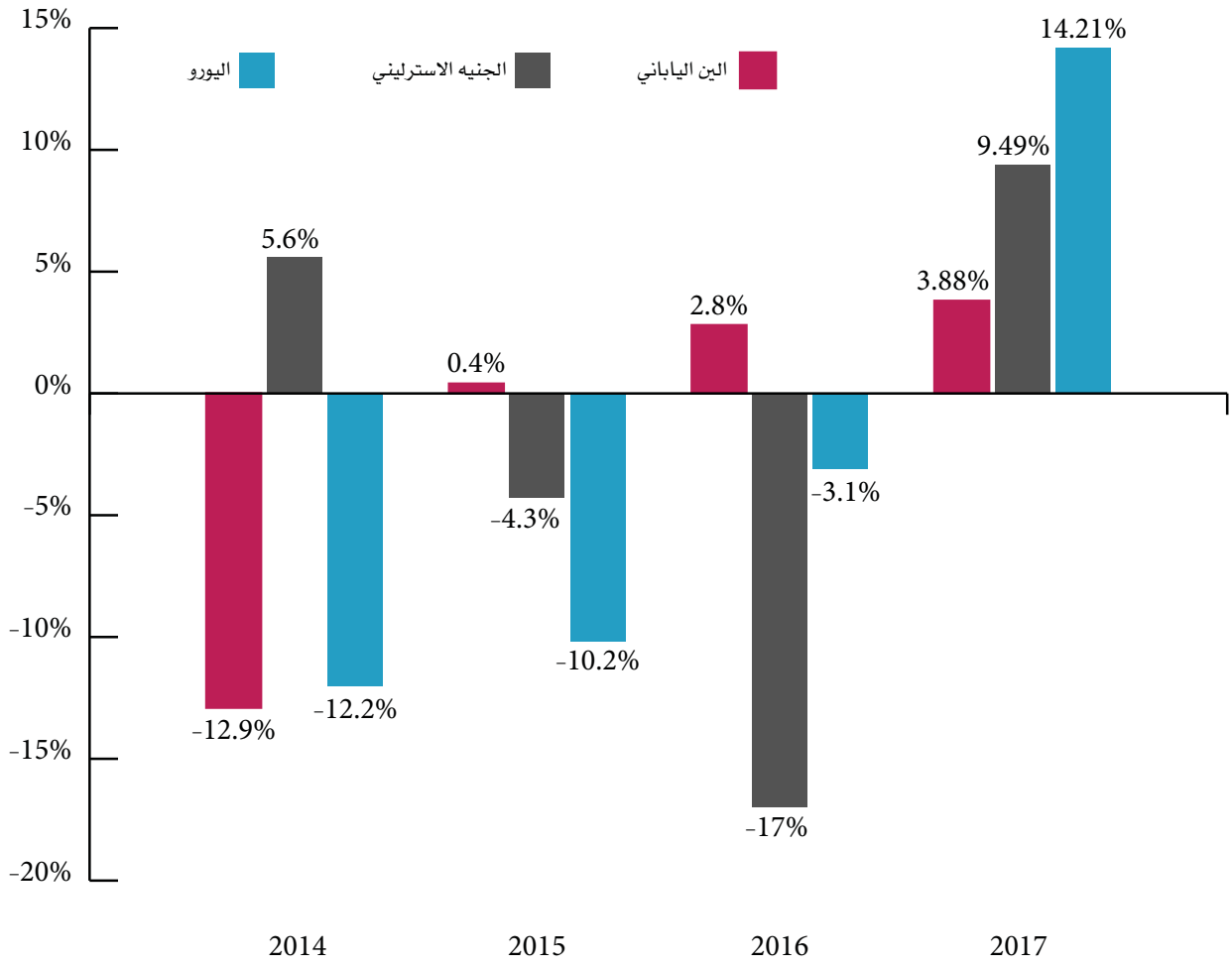

* المصدر: The World's Trusted Currency Authority

3.3.1- الأسواق المالية للأسهم والسندات:

على صعيد أسواق الأسهم العالمية، ارتفع مؤشر داو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية بنسبة 25% ليبلغ حوالي 24,719 نقطة في نهاية العام 2017، وفي أوروبا ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بنسبة 21.3% ليبلغ مستوى 1,796 نقطة بنهاية العام 2017، وفي المملكة المتحدة سجل مؤشر فوتسي (FTSE-100) بنهاية العام 2017 ارتفاعاً بنسبة 7% ليبلغ 7,687 نقطة. بينما حقق مؤشر نيكاي (NIKKEI) للأسهم اليابانية ارتفاعاً نسبته 19.1% ليبلغ 22,764 نقطة بنهاية العام 2017. وفيما يتعلق بأسواق السندات فقد ارتفع العائد على السندات الحكومية الأمريكية والأوروبية لجميع فترات الاستحقاق بنهاية العام 2017، بينما استقرت عوائد السندات الحكومية في اليابان لجميع فترات الاستحقاق لعام 2017.

ثانياً- التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية خلال العام 2017.

يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2017) أن ينخفض معدل نمو الاقتصاد العربي إلى 2% في العام 2017، مقارنة بنسبة 3.3% في العام السابق، كما يتوقع التقرير أن يحقق الاقتصاد العربي تعافياً خلال العام 2018 لتبلغ نسبة النمو 3.1%، نتيجة لتحسن أسعار النفط بالإضافة إلى العوائد المرجوة للإصلاحات المالية التي انطلق تنفيذها بداية من عام 2016 في عدد من الدول العربية.

نمو الاقتصاد العربي مقارنة مع مؤشرات النمو العالمية (2015-2018)*

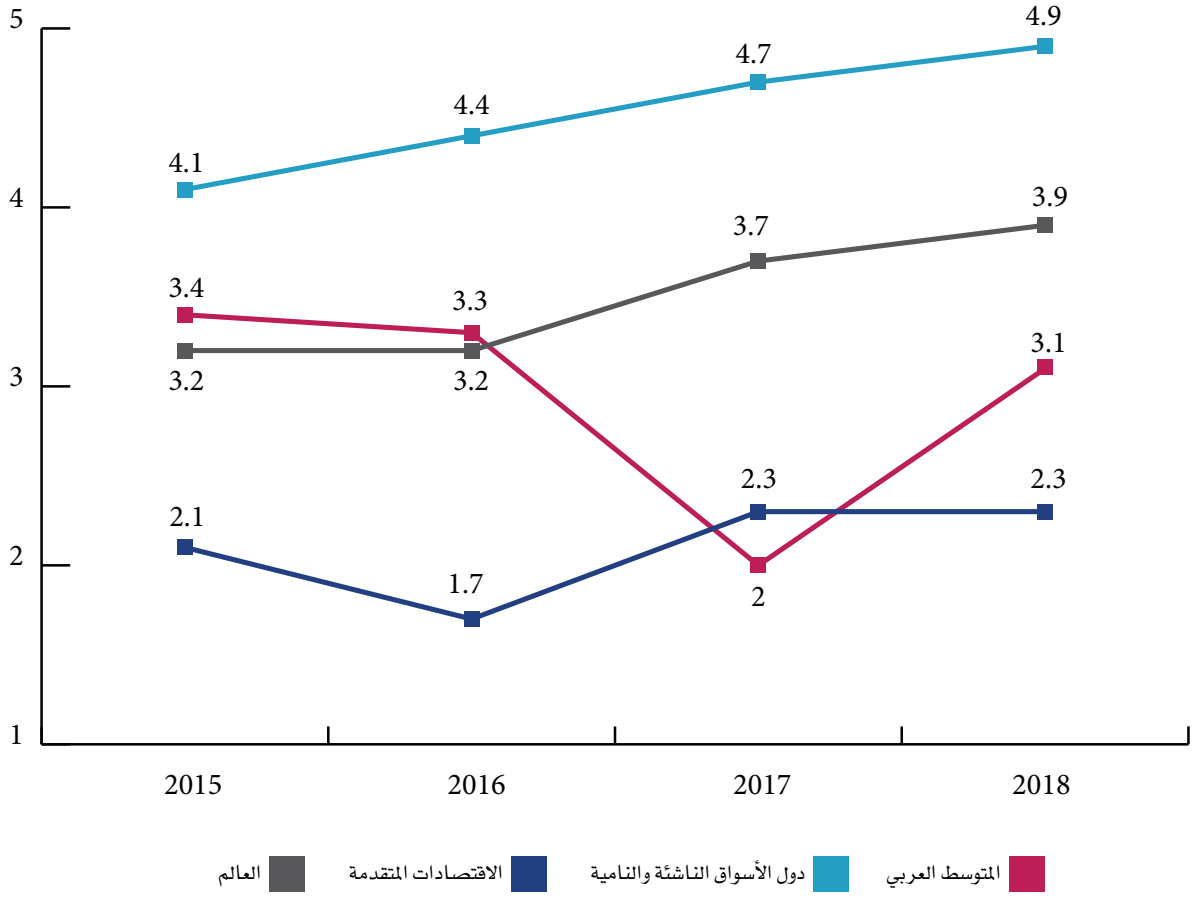

* المصدر: صندوق النقد الدولي/ آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2017).

وبشكل عام تباينت معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار العربية، حيث من المتوقع أن تحقق الدول العربية المصدرة للنفط معدل نمو في حدود 1.3% خلال العام 2017 مقابل معدل نمو بلغ 2.4% في العام السابق، على أن يرتفع النمو الاقتصادي بنسبة 2.5% خلال العام 2018.

وعلى مستوى الدول المستوردة للنفط، فمن المتوقع أن تواصل تحقيق نمو جيد خلال العام 2017 في حدود 3.7%، مقارنة مع 2.7% في عام 2016، ويتوقع أن يرتفع ذلك النمو إلى 4% عام 2018، مدعوماً بالتعافي في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها.

وفيما يتعلق بالتضخم، ونتيجة لما اتخذته العديد من الدول العربية من تدابير لرفع الدعم عن الطاقة، ورفع الضرائب والرسوم عن عدد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى تأثر حجم المعروض بسبب التطورات المحلية التي تشهدها بعض الدول العربية منذ العام 2011، فقد ارتفع معدل التضخم في الدول العربية من 5.3% في العام 2016 إلى 7.8% في العام 2017، مع التوقع باستقراره حول 6.4% خلال العام 2018.

ثالثاً- نشاط الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2017.

بالرغم من الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية خصوصاً خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما وضع جملة من التحديات أمام مشاريع الاستثمار في البلدان العربية، إلا أن الشركة العربية للاستثمار واظبت على أداء مهامها وفق متطلبات المرحلة الراهنة من حيث اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة، واقتناص الفرص الاستثمارية الجيدة، والتخارج المبرمج والمدروس من بعض المشاريع، ما جعلها تتكيف مع الظروف المحيطة لاستكمال دورها الريادي في توطين

الاستثمار، واستغلال الموارد المتاحة في ظل الدعم المتواصل الذي تتلقاه من الدول المساهمة. فقد واصلت الشركة العربية للاستثمار التنسيق مع مؤسسات التمويل العربية، والشركات العربية المشتركة، ومؤسسات ضمان الاستثمار، وغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والجهات المروجة للاستثمار في مختلف بلدان المنطقة، للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة ودراستها والاستفادة منها من أجل تحقيق الأهداف التي حددها عقد التأسيس والنظام الأساسي، ملتزمة بأفضل الممارسات المتبعة في مجال الاستثمار، واستطاعت بذلك تسجيل نتائج مالية جيدة في نهاية العام 2017، وفيما يلي استعراض لنشاطات الشركة ونتائجها المالية.

1.3- في مجال إدارة الشركة:

واصلت الشركة العربية للاستثمار مسيرتها في مجال الاستثمار في المشاريع وتقديم الخدمات المالية، ملتزمة بلوائحها المنظمة للعمل، والتوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الإدارة، فقد شهد العام 2017 أربع جلسات لمجلس الإدارة ثلاث جلسات منها في مملكة البحرين، وواحدة في المملكة المغربية، وعلى ضوء تلك الاجتماعات اضطلع المجلس بدوره الرقابي من خلال إعادة تشكيل اللجان المتخصصة وهي : لجنة الاستثمار العليا، ولجنة المخاطر والأصول، ولجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والتعويضات، من خلال التحديث المستمر للأعضاء بما يخدم قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة، وقد رفعت تلك اللجان تقاريرها للمجلس، للاطمئنان على سير العمل بالطريقة الصحيحة، كما حرص المجلس بدوره على توجيه الإدارة التنفيذية لتطبيق قرارات الجمعية العامة، التي شملت تعديلات طفيفة في عقد التأسيس والنظام الأساسي وفق متطلبات المرحلة التي تمر بها الشركة.

وتعمل إدارة الشركة على تطوير اللوائح والنظم باستمرار، آخذة على عاتقها القيام بالدور المنوط بها، بما يحقق أهداف الشركة، ويعزز رسالتها الاستثمارية، ويلبي رغبات وتطلعات الدول المساهمة فيها.

2.3- نتائج الشركة المالية للعام 2017:

حققت الشركة أرباحاً صافية خلال العام 2017 بلغت 37,944 ألف دولار أمريكي، مقارنة مع 31,158 ألف دولار أمريكي بنهاية العام 2016، بنسبة ارتفاع قدرها 22%. وقد جاء ارتفاع أرباح الشركة للعام 2017 مقارنة بالعام 2016 نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، وارتفاع أرباح بيع المساهمات، وانخفاض المخصصات مقارنة بالعام 2016. وقد بلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة للعام المالي 2017 حوالي 54,878 ألف دولار أمريكي، مقارنة مع 51,757 ألف دولار أمريكي للعام المالي 2016 بارتفاع بلغت نسبته 6%. فيما ارتفعت المصروفات العمومية والإدارية بنسبة 3%عن عام 2016 لتبلغ 17,689 ألف دولار أمريكي مقارنة مع 17,188 ألف دولار أمريكي بنهاية العام 2016 وذلك بسبب ارتفاع المصاريف الاستشارية وتكاليف العاملين. وقد ساهمت أنشطة الشركة بشقيها الاستثماري والمصرفي في تحقيق هذه النتائج على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدها العام 2017.

وقد بلغ إجمالي موجودات الشركة بنهاية العام المالي 2017 حوالي 1,628,093 ألف دولار أمريكي، مقارنة مع 1,686,718 ألف دولار أمريكي عند نهاية العام المالي 2016، وذلك بانخفاض بلغت نسبته 3.5%. ويعود سبب الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض رصيد الودائع المقبولة نتيجة سداد ودائع بقيمة 95,000 ألف دولار أمريكي.

كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين بنهاية العام المالي 2017 حوالي 1,187,577 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,132,608 ألف دولار أمريكي تحققت عند نهاية العام المالي 2016، بزيادة بلغت نسبتها 4.9% وذلك بعد إضافة الأرباح الصافية لهذا العام والبالغة 37,944 ألف دولار أمريكي ومبلغ القسط الرابع للاكتتاب في زيادة رأس المال والبالغ 18,440 ألف دولار أمريكي.

وقد حققت الشركة عائداً على متوسط الموجودات بلغت نسبته 2.3%، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 3.3% عند نهاية العام المالي 2017. ويوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة للعام 2017، مقارنة مع مؤشرات الأداء للعام 2016:-

مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة خلال العامين (2016 – 2017)

المؤشـر	2016	2017
نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين	%2.8	%3.3
نسبة العائد على متوسط الموجودات	%1.8	%2.3
نسبة المصاريف إلى الإيرادات	%33.2	%32.2
نسبة كفاية رأس المال	%83	%88

وتوضح الرسوم البيانية التالية صافي أرباح الشركة العربية للاستثمار، وموجوداتها، وحقوق مساهميها، والعائد على متوسط الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين خلال العامين (2016- 2017) بملايين الدولارات الأمريكية:

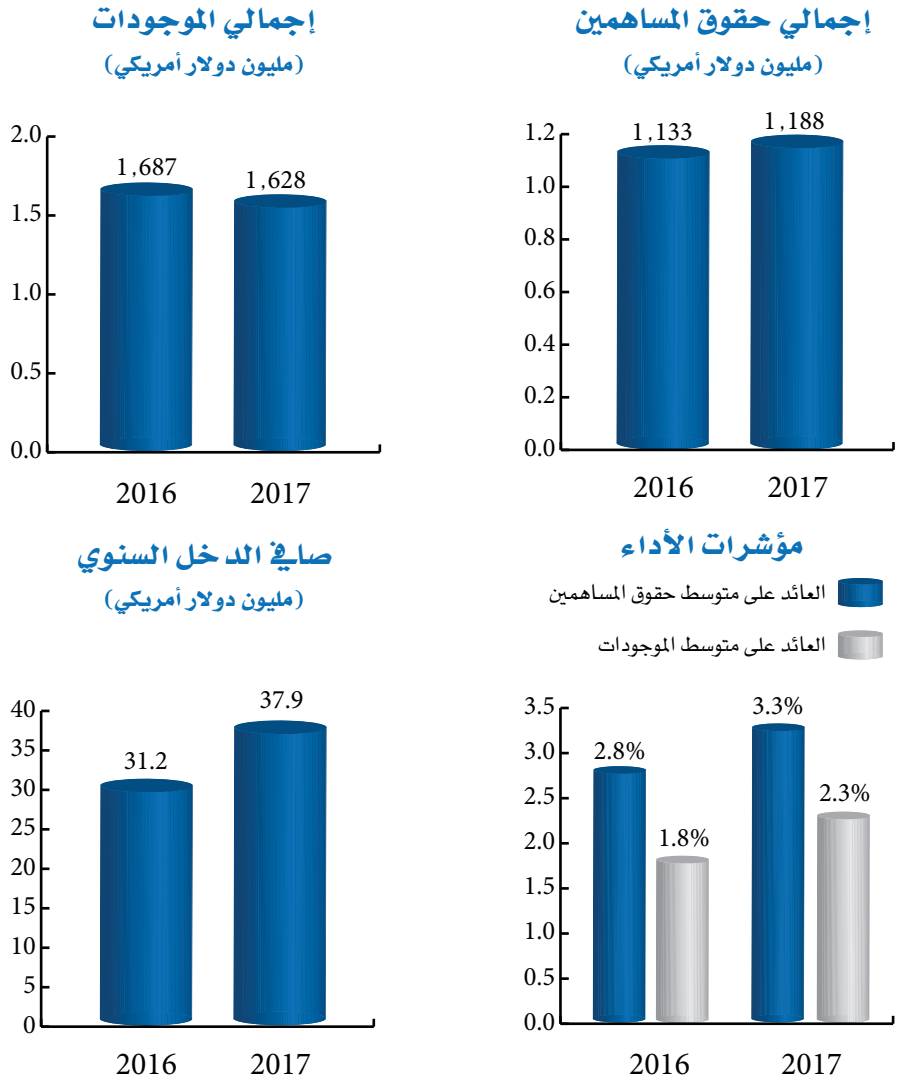

3.3- نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع خلال العام 2017:

يعتبر نشاط الاستثمار في مجال المشاريع للشركة مرتكزاً استراتيجياً لتحقيق أهدافها، حيث تعمل الشركة من خلال الاستثمار في مجال المشروعات الاقتصادية الفاعلة على تنمية اقتصاديات المنطقة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي،

وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية. كما تقوم الشركة على بناء جسور التواصل مع الجهات ذات العلاقة، وذلك من أجل تذليل كافة العقبات التي تعترض طريق التنمية العربية. وتسعى الشركة في الوقت ذاته إلى تحقيق التوازن في الانتشار الجغرافي، والاستفادة من المزايا المتاحة.

1.3.3- محفظة الاستثمار في المشاريع كما في 2017/12/31:

بلغ إجمالي استثمارات الشركة في مجالي المشاريع والصناديق الاستثمارية حوالي 348 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2017، مقارنة مع 404 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2016. حيث تضمنت محفظة المشاريع 25 مشروعاً استثمارياً بإجمالي استثمارات تبلغ 324 مليون دولار أمريكي، بالإضافة للاستثمار في صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمبلغ 24 مليون دولار أمريكي. وقد توزعت إجمالي استثمارات الشركة جغرافياً على 10 دول عربية، وقطاعياً على 8 قطاعات في مجالات مختلفة تشمل قطاع الزراعة، وقطاع البتروكيماويات، وقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية، وقطاع المصارف، وقطاع السياحة والعقار، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع الاتصالات، وقطاع الطاقة.

ويبين الشكل التالي أهم مكونات المحفظة الاستثمارية للشركة كما في 2017/12/31:

وقد بلغ إجمالي رساميل مشاريع المحفظة في القطاعات الثمانية في نهاية العام 2017 حوالي 12.5 مليار دولار أمريكي، بينما يقدر مجموع حقوق مساهميها بمبلغ 20.9 مليار دولار أمريكي. ويبلغ مجموع استثمارات الشركة العربية للاستثمار في هذه المشاريع حوالي 324 مليون دولار أمريكي تمثل حوالي 40.5% من رأسمال الشركة المدفوع.

ويوضح الرسم البياني التالي نسب التوزيع لمشاريع المحفظة قطاعياً، وفقاً لتكاليفها التاريخية كما في نهاية العام 2017.

نسب التوزيع لمشاريع المحفظة قطاعياً وفقاً لتكاليفها التاريخية

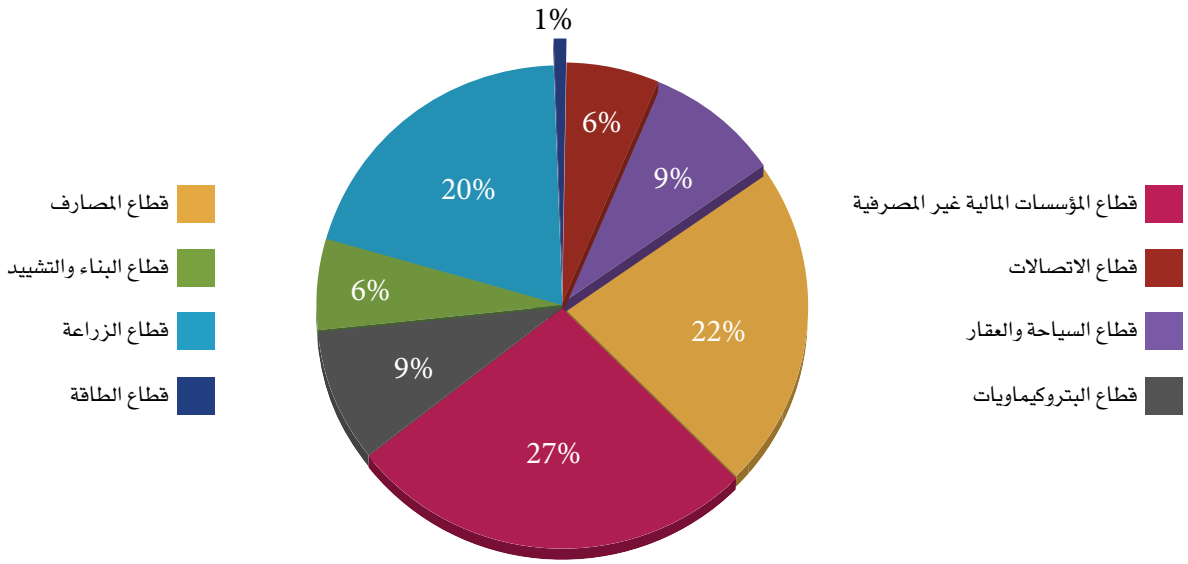

أما على صعيد محفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، فقد اشتملت المحفظة بنهاية العام 2017 على مساهمة الشركة في صندوق استثماري واحد بمبلغ 24 مليون دولار أمريكي بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ما يمثل 15% من حجم الصندوق البالغ 162.4 مليون دولار أمريكي. ويستثمر الصندوق في البنية التحتية والقطاع المالي والصناعي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا، وقد بلغت إجمالي استثمارات الصندوق منذ تأسيسه في عام 2015 حوالي 52.5 مليون دولار أمريكي.

وفيما يلي ملخص لمحفظة الاستثمار في المشاريع، ومحفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، التي تساهم فيها الشركة كما في 2017/12/31:

ملخص محفظة الاستثمار في المشاريع كما في نهاية العام 2017

(مليون دولار أمريكي)

اسم المشروع	مساهمة الشركة	نسبة المساهمة	أهم المساهمين	القطاع
شركة سكر كنانة-السودان	62.40	%6.99	- حكومة جمهورية السودان - الهيئة العامة للاستثمار (الكويت) - حكومة المملكة العربية السعودية	الزراعة
الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين- مصر	27.63	%10.00	- مجموعة هايل سعيد - النساجون الشرقيون	البتروكيماويات
شركة بداية لتمويل المنازل- السعودية	26.67	%11.11	- صندوق الاستثمارات العامة (السعودية) - المؤسسة الإسلامية لتمويل القطاع الخاص - شركة راشد عبدالرحمن الراشد وأولاده	المؤسسات المالية غير المصرفية

اسم المشروع	مساهمة الشركة	نسبة المساهمة	أهم المساهمين	القطاع
مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة-السودان	20.73	%2.18	- حكومة جمهورية السودان	الاتصالات
بنك الاستثمار العربي الأردني-الأردن	19.09	%10.25	- عبدالقادر عبدالله القاضي - المصرف الليبي الخارجي	المصارف
شركة أسمنت بربر-السودان	16.40	%16.40	- شركة أسمنت الوطنية - المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص - الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي	البناء والتشييد
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي-السعودية	16.00	%15.00	- شركة الكويت والشرق الأوسط المالية	المؤسسات المالية غير المصرفية
المؤسسة العربية المصرفية – البحرين	15.72	%0.42	- البنك المركزي الليبي - الهيئة العامة للاستثمار (الكويت)	المصارف
مجموعة سامبا المالية - السعودية	21.14	%0.18	- صندوق الاستثمارات العامة (السعودية) - المؤسسة العامة للتقاعد (السعودية) - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (السعودية)	المصارف
الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة- مصر	12.70	%13.62	- المصرف العربي الدولي - الهيئة العامة للاستثمار (الكويت) - جهاز أبو ظبي للاستثمار	السياحة والعقار
الشركة العربية للإيجار المالي- الجزائر	10.70	%25.00	- بنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	المؤسسات المالية غير المصرفية
الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة-السعودية	3.98	%9.94	- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - مؤسسة العنود الخيرية	الطاقة
الشركة العربية للإجارة المحدودة-السودان	9.00	%30.00	- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص - المصرف الليبي الخارجي - صندوق أوبك للتنمية	المؤسسات المالية غير المصرفية
بنك الاستثمار العربي الأردني – قطر	8.70	%15.00	- بنك الاستثمار العربي الأردني	المصارف
شركة تأجير للتمويل-سلطنة عمان	7.90	%18.79	- الصندوق العماني للاستثمار - صندوق تقاعد وزارة الدفاع	المؤسسات المالية غير المصرفية
الشركة الدولية للتأجير التمويلي انكوليس-مصر	7.90	%10.00	- بنك الشركة المصرفية العربية الدولية - بنك مصر	المؤسسات المالية غير المصرفية
الشركة العربية الدولية للفنادق- الأردن	7.79	%8.36	- شركة البنك الأهلي الأردني - شركة مصانع الأجواخ الأردنية - شركة النبيل للتجارة	السياحة والعقار

اسم المشروع	مساهمة الشركة	نسبة المساهمة	أهم المساهمين	القطاع
الشركة المغربية للإيجار المالي - المغرب	4.76	%5.74	- مجموعة البنك الشعبي - بنك القرض العقاري و السياحي	المؤسسات المالية غير المصرفية
بنك الاستثمار المالي-السودان	4.44	%20.80	- بنك السودان المركزي - بنك التضامن الإسلامي الدولي - شركة هوسبيكو	المصارف
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ش.ع. مشتركة	3.56	%1.67	- شركة عربية مشتركة	الزراعة
بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر	3.17	%4.18	- المؤسسة العربية المصرفية – البحرين	المصارف
برنامج تمويل التجارة العربية- ش.ع. مشتركة	3.33	%0.44	- صندوق النقد العربي - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - بنك الجزائر	المؤسسات المالية غير المصرفية
الشركة العربية للتعدين- ش.ع. مشتركة	2.16	%1.10	- شركة عربية مشتركة	التعدين
شركة رياض السوالم- المغرب	0.20	%33.00	- الشركة السعودية المغربية للاستثمار الانمائي	السياحة والعقار
شركة أسماء كلوب بلس العقارية - المغرب	7,97	%40.00	- الشركة السعودية المغربية للاستثمار الانمائي	السياحة والعقار

ملخص محفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية كما في نهاية العام 2017

(مليون دولار أمريكي)

اسم الصندوق	مجال الاستثمار	حجم الصندوق	حصة الشركة	النطاق الجغرافي
صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	شركات النمو	162.4	24.4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا

2.3.3- أهم المشاريع التي شهدت تطورات خلال العام 2017:

شهدت محفظة المشاريع بعض التطورات خلال العام 2017 يأتي أهمها فيما يلي:

أ- شركة أسماء كلوب بلس العقارية (المغرب):

ساهمت الشركة في رأسمال مشروع أسماء كلوب بلس العقارية في المملكة المغربية مع الشركة السعودية المغربية للاستثمار الإنمائي بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي، يمثل نسبة 40% من رأسمال المشروع البالغ حوالي 30 مليون دولار أمريكي. ويهدف المشروع إلى تطوير قطعتي أرض بمساحة 19 ألف متر مربع من خلال تشييد مجمع سكني وتجاري ومكتبي في مدينة الدار البيضاء، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 96 مليون دولار أمريكي.

ب- مجموعة سامبا المالية (السعودية):

وافقت الشركة على الاستثمار في أسهم مجموعة سامبا المالية المُدرجة في السوق السعودي بمبلغ 30,000 ألف دولار أمريكي، وذلك لما تتمتع به المجموعة من مؤشرات مالية ملائمة.

ج- الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم):

تخارجت الشركة في العام 2017 من رأسمال الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)، إذ تمَّ بيع كامل المساهمة في حصة الشركة وذلك بشكل تدريجي، وحققت الشركة أرباحاً رأسمالية من بيع المساهمة بلغت 7,057 ألف دولار أمريكي خلال العام 2017.

د- الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة (NTCC):

ألغت الشركة العربية للاستثمار الارتباط القائم لمشروع الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة (NTCC) وذلك لتخفيض الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة لرأسمال الشركة المصرح به والبالغ 525,000 ألف ريال سعودي، ليصبح رأسمالها المصرح به 262,500 ألف ريال سعودي، والمدفوع 150,000 ألف ريال سعودي بنهاية العام 2017.

هـ- صندوق مؤسسة التمويل الدولية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (IFC):

قام الصندوق خلال العام 2017 بالاستثمار بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي في شركة أبيكس الدولية للطاقة وهي منصة استثمارية ناشئة للتنقيب وإنتاج النفط والغاز تأسست عام 2016، وتهدف إلى إنشاء محفظة من الأصول المنتجة للنفط في منطقة الصحراء الغربية في مصر.

4.3- نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية:

بالإضافة إلى نشاط الشركة الرئيسي في مجال الاستثمار في المشاريع، تقدم الشركة مجموعة من الخدمات المالية المتكاملة عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين الذي يعمل كمصرف قطاع جملة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. ويشكل نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية مصدراً مهماً للدخل يعزز من قدرتها على الاستثمار في المزيد من المشاريع من خلال تحقيق دخل إضافي يوجه للاستثمار في الدول المساهمة في الشركة، مما يوطد دورها كمحفز للاستثمار داخل الوطن العربي. ويوفر الفرع لعملائه، من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، خدمات مالية متنوعة، كما يتمتع الفرع بشبكة علاقات واسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في كثير من دول العالم، تدعمها كفاءات مؤهلة لدى الفرع تتمتع بخبرات مهنية في مختلف مجالات العمل المصرفي، ومزودة بتقنيات حديثة ومتطورة مع الاستفادة من أفضل الممارسات المصرفية. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية السائدة على المستويين العالمي والإقليمي، واصل الفرع بذل جهوده في إدارة نشاطه المصرفي، والتعامل بحصافة وموضوعية في إدارة الأصول المصرفية بما يتناسب مع متطلبات هذه المرحلة الدقيقة، وبما ينسجم مع الأهداف التي تعمل الشركة على تحقيقها. وقد تركزت جهود النشاط المصرفي خلال العام 2017 بشكل رئيسي على تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، والمراقبة المستمرة لمكونات محفظة الائتمان، ومحفظة الأوراق المالية واتباع أفضل الممارسات المصرفية آخذةً في الحسبان

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والجهات الرقابية. وقد بلغ مجموع الأصول المصرفية في نهاية العام 2017 حوالي 1,246 مليون دولار أمريكي، مقابل 1,314 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2016، بانخفاض بلغت نسبته 5.2%.
ويبين الجدول التالي مكونات ونسب الأصول المصرفية في نهاية العام 2017:

مكونات الأصول المصرفية ونسبها كما في 2017/12/31

(مليون دولار أمريكي)

المؤشر	2017	النسبة %
محفظة سوق المال	384	% 31
محفظة الأوراق المالية	579	% 46
محفظة التسهيلات الائتمانية	274	% 22
أصول أخرى	9	% 1
المجموع	1,246	% 100

كما يوضح الرسم البياني التالي الأصول المصرفية ونسبها في نهاية العام 2017:

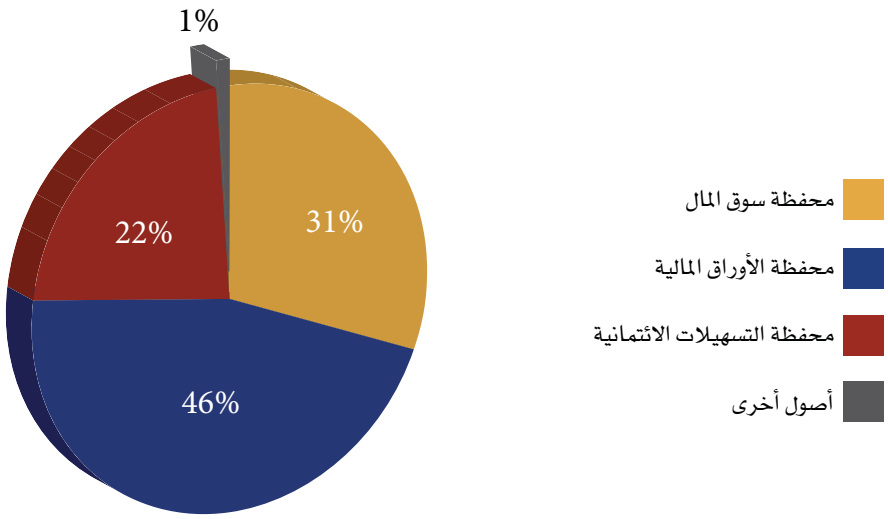

وقد توزعت الأصول المصرفية على النشاطات المختلفة على النحو التالي:

1.4.3- الخزينة والاستثمارات في الأوراق المالية:

أظهرت اقتصادات الدول المتقدمة أداءً جيداً خلال العام المالي 2017 بالنسبة لجميع فئات الأصول، وذلك بفضل استمرار قيام البنوك المركزية الرئيسية بضخ السيولة، واتباع سياسية التيسير الكمي لتحسين الاقتصادات. وفي منطقة الخليج العربي أدت التوترات الجيوسياسية المتزايدة إلى دفع إدارة الخزينة وأسواق رأس المال إلى ممارسة نشاطها بمزيد من الحيطة والحذر للحد من مخاطر الائتمان عبر توزيع وتنويع المخاطر. لقد قامت إدارة الخزينة كذلك بإعادة توازن محفظة أصولها لإدارة مخاطر أسعار الفائدة المتزايدة ولتحسين الربحية.

وقد بلغ رصيد محفظة الأوراق المالية كما في نهاية العام 2017 مبلغ 579 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع مبلغ 551 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2016، بارتفاع بلغت نسبته 5% . وقد بلغ رصيد الودائع المقبولة من العملاء، والمؤسسات المالية، والهيئات الحكومية مبلغ 421 مليون دولار أمريكي بنهاية العام الحالي، بالمقارنة مع مبلغ 537 مليون دولار أمريكي بنهاية العام الماضي، بانخفاض بلغت نسبته 22%، نتيجةً لزيادة انحسار السيولة وتزايد ضغوط الجهات الرقابية على السوق المالية بشأن الإقراض النقدي. وقد بلغ رصيد الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية وسندات الخزينة مبلغ 384 مليون دولار أمريكي بنهاية العام الحالي، مقارنة مع مبلغ 505 مليون دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2016، بانخفاض يتماشى مع مستوى الانخفاض في رصيد الودائع المقبولة. وتقوم إدارة الخزينة بإدارة السيولة على مستوى الشركة بشكل فعال، وقد حافظت الإدارة على مراكز مالية كافية طوال العام لتقليل مخاطر السيولة الناجمة عن تقلبات الأسواق الإقليمية.

2.4.3- التسهيلات الائتمانية:

اتسمت ظروف السوق خلال العام 2017 بالصعوبة والتحدي بالنسبة لنشاط الائتمان، في سياق اتسم بهوامش ضيقة، وانخفاض في الأسعار نتيجة توفر السيولة خصوصاً في منطقة أوروبا ومنطقة جنوب شرق آسيا، فضلاً عن متطلبات تنظيمية صارمة تزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ابتداءً من يناير 2018.

وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلت الشركة العربية للاستثمار من خلال فرعها في البحرين، تقديم التسهيلات الائتمانية لعملائها سواء بشكل مباشر، أو من خلال المشاركة في التسهيلات المشتركة بالمشاركة مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. كما يقوم فرع الشركة في البحرين بتقديم خدمات التمويل التجاري مع التركيز على أسواق الدول المساهمة بالرغم من صعوبة متطلبات الامتثال التي أثرت على أعمال التمويل التجاري. وتشمل خدمات التمويل التجاري التي تزاولها الشركة خدمات فتح وتعزيز وإعادة تمويل الاعتمادات المستندية، وخصم الأوراق التجارية وتمويل نشاط ما قبل التصدير.

وقد بلغ صافي محفظة القروض بنهاية العام المالي 2017 مبلغ 274 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 248 مليون دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2016، بارتفاع بلغت نسبته 10.5%. ويعود النمو في محفظة القروض إلى فتح تسهيلات جديدة خلال العام بقيمة 140 مليون دولار أمريكي. وقد تمثلت محفظة القروض بشكل رئيسي في تسهيلات ائتمانية ممنوحة للمؤسسات المالية بنسبة 74.4%، تليها تسهيلات ممنوحة للقطاع الحكومي بما نسبته 17.0%، وقطاع التأمين بنسبة 6.1%، وقطاع التجارة بنسبة 2.5 %.

ولقد انخفض رصيد القروض المتعثرة خلال العام بنسبة 18.5 % ليصل إلى مبلغ 11.8 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع مبلغ 14.5 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2016، بفضل استرداد مبلغ 2.7 مليون دولار أمريكي. وتم تكوين مخصص مقابل القروض المتعثرة بنسبة تغطية تساوي 100%.

إن إعادة هيكلة نشاط الائتمان الذي بدأته الشركة منذ أربعة أعوام مثل أهمية قصوى لدى الإدارة التنفيذية والتي كثفت مزيداً من الجهود نحو بناء محفظة قروض مستدامة عبر منهج توزيع المخاطر جغرافياً، وإعادة تحديد قاعدة العملاء، وتحسين الجودة الائتمانية مع تقليل التعرض للأصول عالية المخاطر.

5.3- الخدمات المساندة:

حرصاً من إدارة الشركة على تطوير العمل المؤسسي، والارتقاء بمستوى منسوبيها بما يخدم بيئة العمل ويحقق الأهداف المرجوّة والتطلعات المستقبلية، وبما يتواكب مع مستجدات التقنية الحديثة، فقد تم تحديث الخدمات المساندة في الشركة خلال العام 2017، من خلال تطوير نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية، وذلك على النحو التالي:

1.5.3- تطوير نظم تقنية المعلومات:

تسعى إدارة الشركة العربية للاستثمار إلى مواكبة التطورات المتلاحقة في مجالات تطوير نظم تقنية المعلومات، ورغبة

منها في تأهيل منسوبيها التأهيل الكافي، وتنمية مهاراتهم كشرط أساسي للالتحاق بأي عمل فيها، ولاسيما في مجال تقنية المعلومات، فقد عملت الشركة على جملة من الإجراءات وحققت إنجازات عدة من أهمها: تحديث دليل السياسات والإجراءات لتقنية المعلومات ليبقى دليلاً يستعين به أي موظف جديد ويستنير بلوائحه الموظفون الذين هم على رأس العمل، ومن ذلك أيضاً رفع كفاءة نظم الاتصال الدولي المباشر بين المركز الرئيسي وفرع البحرين، من خلال القيام باختبار تجريبي لخطة استمرارية العمل في الموقع البديل في جزيرة أمواج في مملكة البحرين، وذلك للتأكد من جاهزيته لضمان سير العمل وإدارته في أوقات الأزمات، بالإضافة إلى تطوير نظم التبريد وإخماد الحرائق بمراكز البيانات بالمركز الرئيسي وفرع البحرين، ورفع كفاءة الكوادر العاملة في الدعم والمساندة من خلال انخراط موظفي الشركة في الدورات التدريبية، وحضور الفعاليات والمنتديات، وورش العمل لمواكبة أي جديد في عالم التقنية، وترقية أنظمة تقنية المعلومات للشركة من ناحية المراسلات المصرفية، والنسخ الاحتياطي، والبريد الإلكتروني ضمن إجراءات رفع الجاهزية، وإنفاذاً للتوجيهات الرقابية المتبعة، وتطوير أمن المعلومات وتحديث شبكة مركز البيانات، وصيانة وتحسين البنية التحتية لتقنية المعلومات، والعمل على تجهيز النظام المحاسبي لتطبيق المعيار (IFRS9) الجديد من ناحية البيانات، والبرامج والتقارير المحاسبية، بما يخدم العمليات المصرفية في الشركة وفق أفضل الممارسات المرعية في هذا الجانب، وتتطلع إدارة تقنية المعلومات في الشركة إلى مزيد من التطور بما يحقق الاستفادة القصوى منها في حماية أنظمة الخزينة والأمن المعلوماتي، ومحطات عمل المستخدمين، والتحكم في عملية تدفق البيانات، ومواجهة احتمالية وقوع أي مخاطر إلكترونية تهدد حسابات الشركة، والمستخدمين فيها، وضمان أقصى درجات الحيطة والحذر تحسباً لوقوع أي هجمات إلكترونية محتملة.

2.5.3- تطوير الموارد البشرية:

استمرت الشركة العربية للاستثمار خلال العام 2017 في تكريس جهودها لتعزيز التزام موظفيها نحو الشركة وعملائها، وذلك من خلال تطوير قدراتهم وتعزيز مهاراتهم، والحفاظ عليهم وإشراكهم في تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية. ويُعد التزام الشركة بتطوير منسوبيها أمراً أساسياً وهاماً، ففي العام 2017 تم إطلاق عدة مبادرات لتحقيق هذا الهدف بنجاح، من أهمها مبادرة «تأهيل قادة المستقبل» والتي تسعى إلى انتقاء الموظفين الذين يملكون القدرات التي تؤهلهم ليصبحوا قادة في المستقبل وتقديم أنشطة تطويرية لهم لضمان تأهليهم لحمل مهام قيادية في الشركة مستقبلاً.

كما واصلت الشركة تقديم فرص التدريب والتطوير لمنسوبيها، بهدف تعزيز مهاراتهم وقدراتهم المطلوبة في مجالات عملهم، حيث شارك خلال العام 2017 حوالي 44% من إجمالي موظفي الشركة البالغ عددهم 89 موظفاً، في عدد من الدورات والبرامج التدريبية المتخصصة والفعاليات وورش العمل المرتبطة بنشاط الشركة الاستثماري والمصرفي. ومن أهم هذه البرامج: برنامج تدريبي خاص بتطبيق المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية الجديد (IFRS9)، وبرنامج خاص بتطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT)، وكذلك برنامج متقدم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى المشاركة في مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية المتخصصة في إدارة الأصول والالتزامات، والنماذج المالية المتقدمة، وعمليات الخزينة، وإدارة المخاطر والالتزام، والقروض المشتركة، وإعداد الموازنات التقديرية، ومعايير المحاسبة الدولية الجديدة، وأمن وتقنية المعلومات.

وتواصل الشركة تطوير استخدام برامج التقنية الحديثة في الموارد البشرية من خلال تحويل العديد من الخدمات التي تقدم لمنسوبيها إلى عمليات إلكترونية والعمل على إضافة خدمات أخرى خلال العام القادم.

6.3- العمل المؤسسي:

استمرت الشركة في تطوير وتحديث نظم العمل الداخلية، والتي تشمل اللوائح والإجراءات والقواعد بما يتسق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال العمل المؤسسي ويحتكم إلى التعليمات والتوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، وكذلك الصادرة عن الجهات الرقابية ذات العلاقة. وتسعى الشركة إلى نشر ثقافة العمل المؤسسي بين المشاريع التي تساهم فيها إيماناً منها بدورها في توطين الشفافية وأفضل النظم العالمية لممارسة الأعمال ضمن الاقتصاد العربي وتنفيذاً لأهدافها العامة التي نص عليها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي.

1.6.3- الإدارة الرشيدة ونظم الحوكمة:

تلتزم الشركة العربية للاستثمار بتطبيق أفضل المعايير العالمية للحوكمة الرشيدة باعتبارها حجر الزاوية في رؤية ورسالة الشركة وتطلعات مساهميها. ولهذا الغرض قامت الشركة خلال السنوات السابقة بتأسيس لجان مستقلة لتحقيق مبدأ الحوكمة، تهدف إلى دعم ممارسات الحوكمة والالتزام بها لضمان جودة تنفيذ إطار الحوكمة ومساندة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس في أداء المهام المناطة بهم. وتنبثق من مجلس الإدارة اللجان التالية:

كما يعزز حوكمة الشركة وجود لجان داخلية تهدف إلى تنظيم العمل الجماعي وتأدية المهام المتنوعة بكل مهنية وحيادية، وتتمثل هذه اللجان في: لجنة الاستثمار، ولجنة الائتمان، ولجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة الأوراق المالية.

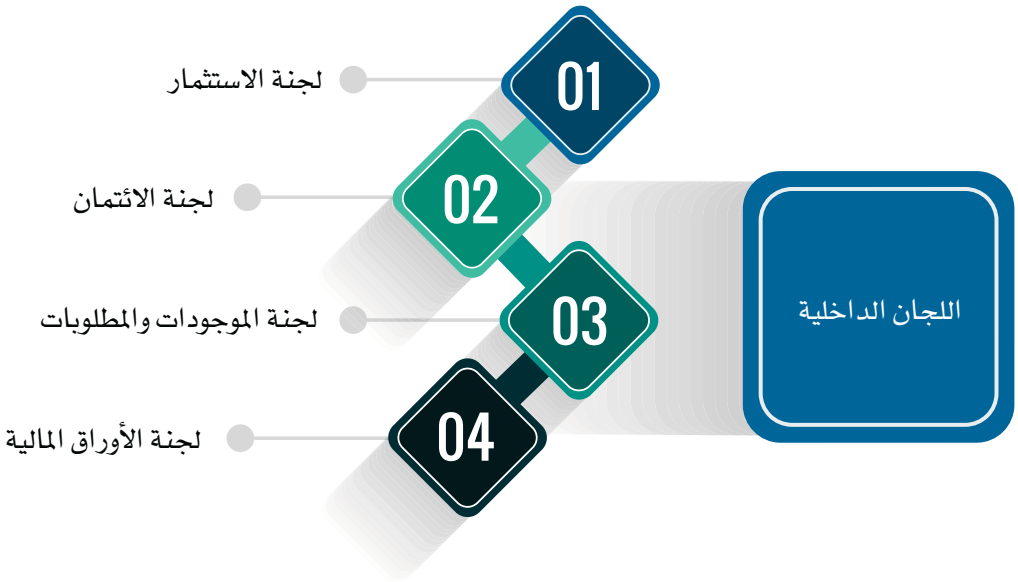

2.6.3- إدارة المخاطر والالتزام:

أ- إدارة المخاطر:

ترتبط المخاطر بالأعمال التجارية التي تزاولها الشركة العربية للاستثمار، وتدار من خلال عملية مستمرة للتحديد والقياس والمراقبة والإفصاح. وتتعرض العمليات المالية للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر الكامنة في العمليات المالية. وتتم عملية مراجعة استراتيجية العمل وإدارة المخاطر أخذاً بالحسبان مستوى التعرض للمخاطر بالقياس إلى مستوى الرغبة في تحمل تلك المخاطر.

يضمن هيكل حوكمة إدارة المخاطر وجود عملية مراقبة بشكل مركزي مع توفر نظام واضح للمساءلة وملكية المخاطر. ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد مدى الرغبة في التعرض للمخاطر بالإضافة إلى وضع ومراقبة إطار إدارة المخاطر. ويدار ذلك عبر لجنة المخاطر والأصول التابعة لمجلس الإدارة. وفي إطار الهيكل الأوسع للحوكمة، تتولى لجنة المخاطر والأصول مسؤولية تطبيق أفضل الممارسات والمراقبة عبر وظيفة إدارة المخاطر المستقلة. وتحدد لجنة المخاطر والأصول مدى الرغبة في تحمل المخاطر، ومعايير تحمل المخاطر والسياسات المتعلقة بها.

ب- إطار عمل إدارة المخاطر:

على مدى السنوات القليلة الماضية، عملت الشركة على تطوير بنية شاملة ومتينة لإدارة المخاطر. ويشمل ذلك وضع سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة الناجمة عن مختلف الأنشطة التجارية. وتخضع هذه السياسات للمراجعة بشكل سنوي لضمان توافقها مع توجيهات الجهات الرقابية وأفضل ممارسات السوق. ويتم استكمال سياسات إدارة المخاطر من خلال نماذج إدارة المخاطر والتي تشمل نظام إدارة الأصول والالتزامات ومخاطر السوق، ونظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي، ومنصة تقييم كفاية رأس المال. ويتميز إطار عمل إدارة المخاطر بالشركة بالخصائص التالية:

- مستوى المخاطرة يتم ضمن الصلاحيات المعتمدة مع الأخذ بالحسبان الالتزام بمتطلبات الجهات الرقابية.
- ضمان حصول الموظفين على القدر الكافي من التدريب، وحصولهم على الأدوات الملائمة لضمان بقاء المخاطر ضمن المستوى المقبول.
- تطبيق أفضل ممارسات السوق ومتطلبات الجهات الرقابية.
- عملية منهجية لإدارة مخاطر التشغيل والتي تشمل عملية تقييم المخاطر، ومعالجة المخاطر، ومراقبة المخاطر، والتواصل والإفصاح، بالإضافة إلى عملية المراجعة بشكل دوري لضمان فعاليتها وتواؤمها مع استراتيجية العمل وتحقيق النمو.
- تصميم وتطبيق إجراءات رقابية ملائمة، مع وضع نظام مناسب للإبلاغ لضمان التطبيق الفعال لتلك الإجراءات للحفاظ على مصالح الشركة.
- تبني منهجية قائمة على المخاطر مقابل التقييم الذاتي للمخاطر، وتحسين كفاءة عمليات الائتمان، وتحسين جودتها وتقليل خسائر الائتمان.
- تطبيق اختبارات الجهد بشكل دوري لتقييم مستوى الرغبة في تحمل المخاطر.
- وضع السياسات والإشراف على خطة استمرارية العمل واختبارها بشكل دوري لضمان كفاءتها وفاعليتها.
- تبني سياسة لإدارة المخاطر تستند على ثلاثة خطوط دفاعية، ويتجسد خط الدفاع الأول في إدارات العمل المختلفة، وتعمل إدارة المخاطر والامتثال كخط دفاع ثانٍ، بينما تعتبر وحدة التدقيق الداخلي والمراجع الخارجي خط الدفاع الثالث.

و حيث أن المخاطر المرتبطة بالنشاط التجاري لا يمكن استبعادها تماماً، فإن وظيفة إدارة المخاطر تهدف إلى الإدارة الفعالة لتلك المخاطر، وذلك بهدف تحقيق عوائد تنافسية تتماشى مع درجة المخاطر المفترضة. ويتم تقييم هذه المخاطر

بناءً على آثارها المحتملة على الدخل وقيمة الأصول، مع الأخذ في الحسبان التغير في الظروف السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الجدارة الائتمانية للعميل.

ج- الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تلتزم الشركة العربية للاستثمار بجميع القوانين والتشريعات المحلية، ومتطلبات نظام العقوبات الدولية من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتمارس إدارة الامتثال مهامها بشكل مستقل، وتقوم بتقديم تقاريرها بشكل دوري إلى لجنة المخاطر والأصول التابعة لمجلس الإدارة. كما يخضع نشاط إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب للمراجعة بشكل سنوي من قبل المراجع الداخلي الذي يقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما يقوم المراجع الخارجي بمراجعة سنوية لمدى الامتثال بسياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويقدم تقريره إلى السلطات الرقابية.

- ### الالتزام التنظيمي

يعكس إطار الالتزام الذي يعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الالتزام السليمة من قبل الشركة العربية للاستثمار، ويتلخص دور وظيفة الامتثال في مساعدة الإدارة العليا للتأكد من أن أنشطة الشركة تدار بشكل يتوافق مع الأنظمة وقوانين العقوبات النافذة، وأفضل الممارسات الدولية.

- ### مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتوافق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولقد وضعت الأنظمة والإجراءات لضمان الفحص السليم النافي للجهالة عن العميل، ومراقبة العقوبات، ورصد المعاملات؛ والإجراءات الخاصة بالتحديد والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وبرامج تدريب شاملة للموظفين، وحفظ السجلات وفقاً لتوجيهات السلطات الرقابية.

- ### الالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)

يلتزم إطار عمل إدارة الامتثال بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (FATCA) بالإضافة إلى المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي، واللذان يشكلان معاً نظام التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بدفع الضرائب. ولقد قامت الشركة العربية للاستثمار بتطبيق سياسية التبادل التلقائي للمعلومات بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

وختاماً، يسر مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار إذ يقدم تقريره السنوي للجمعية العامة الموقرة، أن يعرب عن جزيل شكره ووافر امتنانه لحكومات الدول العربية المساهمة في الشركة لما أبدته من دعم متواصل، ومساندة منقطعة النظير للشركة. ويخص المجلس بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتها المختلفة. كما يعرب مجلس الإدارة عن شكره لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها. كما يتوجه بالشكر الجزيل للإدارة التنفيذية ولجميع منسوبي الشركة العربية للاستثمار كل في موقعه مباركاً للجميع حصاد العام المالي، والنتائج التي تحققت خلال العام 2017، متطلعاً إلى بذل المزيد من الجهود الفردية والجماعية بما يحقق أهداف الشركة وتطلعاتها المستقبلية.

والله ولي التوفيق،،

القوائم المالية

31 ديسمبر 2017

إرنست و يونغ و شركاهم (محاسبون قانونيون)
برج الفيصلية
صندوق بريد ٢٧٣٢
شارع الملك فهد
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية
رقم التسجيل ٤٥

هاتف: +٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٤٠
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٣٠

www.ey.com

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي الشركة العربية للاستثمار (شركة عربية مساهمة) **الموقرين**

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة العربية للإستثمار ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وذلك وفقاً لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لآداب وسلوك المهنة للمحاسبين المهنيين وكذلك قواعد آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما اننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الاخرى وفقاً لتلك القواعد. بإعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بعدل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الإستمرارية واستخدام مبدأ الإستمرارية ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

ان المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في الشركة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من اخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي الشركة العربية للاستثمار
(شركة عربية مساهمة) (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية و، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقا لمبدأ الإستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية.
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلا.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن إرنست ويونغ

وليد غازي توفيق
محاسب قانوني
قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٤٣٧

الرياض: ١٥ رجب ١٤٣٩هـ
١ أبريل ٢٠١٨م

	إيضاح	2017	2016
الموجودات			
نقد وودائع لدى البنوك و أذونات خزانة	5	**447,707**	544,707
استثمارات:			
أوراق مالية	6	**595,580**	586,087
مساهمات في أسهم	1-7	**273,304**	269,503
قروض وسلف	8	**273,858**	247,873
موجودات أخرى	9	**15,914**	16,538
ممتلكات ومعدات	1-10	**13,620**	14,125
استثمارات عقارية	2-10	**8,110**	7,885
إجمالي الموجودات		**1,628,093**	1,686,718
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع	11	**420,596**	537,095
أدوات مالية مشتقة	12	**158**	32
مطلوبات أخرى	13	**19,762**	16,983
إجمالي المطلوبات		**440,516**	554,110
حقوق المساهمين			
رأس المال	1-14	**800,000**	800,000
اكتتاب في رأس المال	2-14	**93,839**	75,399
احتياطي نظامي	15	**105,795**	102,001
احتياطي عام	16	**22,799**	22,799
أرباح مبقاة		**127,946**	94,246
احتياطي القيمة العادلة	17	**37,198**	38,163
إجمالي حقوق المساهمين		**1,187,577**	1,132,608
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**1,628,093**	1,686,718

مدير إدارة الشؤون المالية	الرئيس التنفيذي	رئيس مجلس الإدارة
مجدي محمد الكفراوي	إبراهيم بن حمود المزيد	المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	إيضاح	2017	2016
الدخل			
إيرادات فوائد		**35,510**	28,831
مصاريف فوائد		**(6,275)**	(5,377)
صافي دخل الفوائد		**29,235**	23,454
ربح بيع مساهمات	2-7	**7,057**	2,458
توزيعات أرباح		**9,282**	11,334
صافي أتعاب وعمولات	18	**1,179**	1,274
صافي (خسارة) ربح أوراق مالية	19	**(277)**	1,478
صافي (خسارة) تحويل عملات أجنبية		**(50)**	(219)
دخل إيجار		**4,699**	4,587
إيرادات أخرى	20	**3,753**	7,391
إجمالي الدخل التشغيلي		**54,878**	51,757
المصاريف			
عمومية وإدارية	21	**(17,689)**	(17,188)
مخصصات	22	**755**	(3,411)
إجمالي المصاريف التشغيلية		**(16,934)**	(20,599)
ربح السنة		**37,944**	31,158

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	إيضاح	2017	2016
ربح السنة		**37,944**	31,158
إيرادات شاملة أخرى سيعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة:			
صافي تغيرات القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع		**9,534**	(119)
إعادة تدوير الأرباح إلى قائمة الدخل لقاء بيع أو انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع		**(10,499)**	(2,820)
	17	**(965)**	(2,939)
إجمالي الدخل الشامل		**36,979**	28,219

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(كافة المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاح	رأس المال	الاكتتاب في رأس المال	الاحتياطي النظامي	الاحتياطي العام	الأرباح المبقاة	احتياطي القيمة العادلة	الإجمالي
الرصيد في 31 ديسمبر 2015		800,000	51,481	98,885	-	89,378	41,102	1,080,846
ربح السنة		-	-	-	-	31,158	-	31,158
الدخل الشامل الآخر		-	-	-	-	-	(2,939)	(2,939)
إجمالي الدخل الشامل		-	-	-	-	31,158	(2,939)	28,219
محول إلى الاحتياطي النظامي	15	-	-	3,116	-	(3,116)	-	-
محول إلى الاحتياطي العام	16	-	-	-	22,799	(22,799)	-	-
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة		-	-	-	-	(375)	-	(375)
مساهمات في زيادة رأس المال (إيضاح 14-2)		-	23,918	-	-	-	-	23,918
الرصيد في 31 ديسمبر 2016		800,000	75,399	102,001	22,799	94,246	38,163	1,132,608
ربح السنة		-	-	-	-	37,944	-	37,944
الربح الشامل الآخر		-	-	-	-	-	(965)	(965)
إجمالي الربح الشامل		-	-	-	-	37,944	(965)	36,979
محول إلى الاحتياطي النظامي	15	-	-	3,794	-	(3,794)	-	-
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة		-	-	-	-	(450)	-	(450)
مساهمات في زيادة رأس المال (إيضاح 14-2)		-	18,440	-	-	-	-	18,440
الرصيد في 31 ديسمبر 2017		**800,000**	**93,839**	**105,795**	**22,799**	**127,946**	**37,198**	**1,187,577**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	إيضاح	2017	2016
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**37,944**	31,158
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
(ربح) بيع مساهمات	2-7	**(7,057)**	(2,458)
انخفاض في قيمة مساهمات	22	-	1,500
(ربح) خسائر انخفاض في قيمة قروض وسلف	22	**(755)**	1,911
خسائر (ربح) بيع استثمارات		**2,762**	(1,283)
إطفاء خصم (علاوة)		**10**	(107)
خسارة إعادة تقييم أراضي		**206**	-
استهلاك	10	**760**	705
		33,870	31,426
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع لدى البنوك تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر		**182,013**	135,760
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل		**5,639**	8,154
قروض وسلف، صافي		**(24,452)**	(85,680)
موجودات أخرى		**623**	618
ودائع		**(116,499)**	(151,149)
أدوات مالية مشتقة		**126**	(78)
مطلوبات أخرى		**2,780**	375
صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**84,100**	(60,574)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
صافي متحصلات من بيع وشراء أوراق مالية استثمارية		**(42,511)**	(58,378)
متحصلات من استبعاد/ استرجاع مساهمات في الأسهم		**26,119**	8,387
ممتلكات ومعدات واستثمارات عقارية	10	**(685)**	(2,429)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(17,077)**	(52,420)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة		**(450)**	(375)
اكتتاب في زيادة رأس المال		**18,440**	23,919
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**17,990**	23,544
الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		**85,013**	(89,450)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	5	**309,924**	399,374
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	5	**394,937**	309,924
معلومات غير نقدية إضافية:			
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	17	**(964)**	(2,939)
تدفقات نقدية تشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
دخل فوائد مستلم		**36,089**	30,054
مصاريف فوائد مدفوعة		**(16,905)**	(12,638)
توزيعات أرباح مستلمة		**11,929**	12,407

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1- عام

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. («الشركة»)، شركة مساهمة عربية تأسست خلال شهر يوليو 1974 ومملوكة لحكومات 17 دولة عربية. إن الغرض الرئيسي للشركة هو تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

إن العنوان الرئيسي للشركة هو كما يلي:

ص.ب: 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف قطاع جملة («الفرع») بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. ويعمل الفرع في مجال التمويل التجاري، والإقراض التجاري، وخدمات الخزينة، والصيرفة الإسلامية.

تعفي المملكة العربية السعودية (دولة المقر) أرباح الشركة الإجمالية وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والرسوم والإتاوات طوال فترة الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين معفي أيضاً من جميع الضرائب حسب القوانين السارية في مملكة البحرين.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

2-1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل والأدوات المالية المشتقة حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن إعداد القوائم المالية، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح رقم (4).

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعة من قبل الشركة:

تحويل العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة عرض القوائم المالية

تقاس البنود الواردة في القوائم المالية للشركة باستخدام العملة في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها الشركة (العملة الوظيفية). يتم إظهار القوائم المالية بالدولار الأمريكي، بصفته العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية للشركة. تم إظهار المبالغ المدرجة في القوائم المالية بآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يرد خلاف ذلك.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

(ب) المعاملات والأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم إثبات أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن سداد تلك المعاملات وعن تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة في قائمة الدخل.

تقيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية، مثل السندات المقتناة لأغراض المتاجرة، كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة في قائمة الدخل، بينما تقيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية، مثل الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في الدخل الشامل.

(ج) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإبقاء على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية، ويدرج التزام الطرف الآخر في الودائع البنكية. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كفائدة، وتستحق على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية.

الموجودات المالية

تصنف الشركة موجوداتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل، وقروض وذمم مدينة، واستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق، وموجودات مالية متاحة للبيع. تحدد الإدارة تصنيف استثماراتها عند الإثبات الأولي لها.

يتم إثبات عمليات شراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

(أ) الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة وتلك المصنفة كموجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل عند نشأتها.

الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة

تصنَّف الموجودات المالية كموجودات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال فترة قصيرة أو عندما تكون جزءاً من محفظة أدوات مالية معينة يتم إدارتها معا والتي يوجد لها دليل على نمط فعلي على المدى القصير لتحقيق الأرباح. كما يتم تصنيف الأدوات المشتقة كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تخصيصها كأدوات تغطية مخاطر فعالة.

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، وتدرج تكاليف المعاملات في قائمة الدخل. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل مباشرة. يتم تسجيل دخل ومصاريف الفوائد ودخل ومصاريف توزيعات الأرباح للموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه الفئة هي تلك المخصصة من قبل الإدارة وذلك عند الإثبات الأولي لها. تقوم الإدارة فقط بتخصيص أداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي لها وذلك في حالة الوفاء بالمعايير التالية وبأن التخصيص يتم تحديده على أساس كل أداة على حدة:

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

- يؤدي التخصيص إلى حذف المعالجة غير المتسقة أو تخفيضها بصورة جوهرية، والتي يمكن أن تنشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.
- تعتبر الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة من الموجودات والمطلوبات المالية والتي يتم إدارتها وتقويم أدائها على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو استراتيجية الاستثمار الموثقة لدى الشركة.
- تشتمل الأداة المالية على مجموعة واحدة أو أكثر من المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية والتي يمكن أن تعدل بصورة جوهرية التدفقات النقدية المطلوبة بموجب العقد.

تقيد الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة. تقيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

(ب) القروض والذمم المدينة

إن القروض والذمم المدينة عبارة عن موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها ولا يتم تداولها في سوق نشط، باستثناء (أ) تلك المصنفة كموجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل، أو (ب) تلك المصنفة كموجودات متاحة للبيع، أو (ج) تلك التي لا يمكن بموجبها للمالك استرداد كامل استثماره الأولي لأسباب عدا تدهور المستوى الائتماني.

يتم، في الأصل، إثبات القروض والذمم المدينة بالقيمة العادلة والتي تمثل العوض النقدي لإنشاء أو شراء أصل مالي بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(ج) الموجودات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وذات تواريخ استحقاق محددة، ولدى إدارة الشركة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا ما قرّرت الشركة بيع جزء غير جوهري من هذه الموجودات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، فإن هذه الفئة بالكامل سيعاد تصنيفها كموجودات مالية متاحة للبيع.

يتم، في الأصل، إثبات هذه الموجودات المالية بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملات المباشرة والعرضية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(د) الموجودات المالية المتاحة للبيع

تمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع تلك التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها لفترات غير محددة، والتي يمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم أو تلك الموجودات غير المصنّفة كقروض وذمم مدينة، أو استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم، في الأصل، إثبات الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتي تمثل العوض النقدي بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات الأرباح والخسائر ضمن قائمة الدخل الشامل، ما عدا خسائر الانخفاض في القيمة، لحين التوقف عن إثبات هذا الأصل. إذا تم تحديد أن الموجودات المالية المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة سابقا في قائمة الدخل الشامل سيتم إثباتها في قائمة الدخل. إلا أن أي فوائد محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأي أرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية والمتعلقة بالموجودات النقدية المصنفة كمتاحة للبيع يتم إثباتها في قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

بالنسبة للموجودات المالية غير المتداولة في سوق نشط، بما في ذلك الاستثمارات في المساهمات في الأسهم التي تزيد عن 20٪ من حقوق الملكية ولا تمارس الشركة تأثيراً هاماً على عملياتها وقراراتها المالية، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة بشكل كبير، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو صافي قاعدة الأصول المعنية للموجودات المالية.

(هـ) تحديد القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل ما أو دفعه عند تحويل التزام ما بموجب معادلة نظامية تمت بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يتم قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع أصل أو تحويل التزام تتم إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية. تحدد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ إعداد القوائم المالية على أساس الأسعار المتداولة في السوق أو عروض الأسعار من التجار. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة في سوق نشط، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق تقويم تعتبر ملائمة وفقاً للظروف. تشتمل طرق التقويم على منهجية السوق (أي استخدام آخر معاملات تمت بشروط تعامل عادل المعدل عند الضرورة، وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة مشابهة بشكل كبير)، ومنهجية الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة وطرق تسعير الخيارات باستخدام بيانات السوق المتوفرة والمؤيدة بطريقة ممكنة ومعقولة). إن قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الطرف المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل والأفضل لذلك الأصل أو من خلال بيعه إلى متعامل آخر في السوق سيقوم باستخدامه الاستخدام الأفضل والأمثل.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بشكل متكرر، تقرر الشركة فيما إذا تم أي تحويل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقدير التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية (أنظر الإيضاح 3-5 (ب)).

ولأغراض الإفصاح عن القيمة العادلة، تقوم الشركة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات بحسب طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المتعلقة بها وكذلك التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (أنظر الإيضاح 3-5 (ب)).

المطلوبات المالية

تقيد المطلوبات المالية الخاصة بالشركة بالتكلفة المطفأة. يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند استنفاذها.

(أ) المطلوبات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: المطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والمطلوبات المالية المصنفة من قبل الشركة عند الإثبات الأولي كمطلوبات مالية مدرجه قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل عند الإثبات الأولي لها.

- تصنف المطلوبات المالية كمطلوبات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال مدة قصيرة أو إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية معينة يتم إدارتها معا والتي يوجد لها دليل نمط فعلي حديث على المدى القصير لتحقيق الارباح.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

- كذلك تصنف المشتقات كمقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية مخاطر فعالة. تقيد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة كمقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

(ب) المطلوبات الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

إن المطلوبات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل تندرج ضمن هذه الفئة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تشتمل المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على ودائع من البنوك أو العملاء.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

التوقف عن إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(أ) الموجودات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند:

- انتهاء الحقوق لاستلام التدفقات النقدية من الأصل.
- تنازل الشركة عن حصتها باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل وبدون أي تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية «ترتيبات فورية » وإما:
  - قيام الشركة بنقل كافة المنافع والمخاطر المصاحبة لملكية الأصل، أو
  - عدم قيام الشركة بنقل أو الإبقاء على كافة المنافع والمخاطر المصاحبة لملكية الأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي تقوم فيها الشركة بالتنازل عن حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، ولم تقم بنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم إثبات الأصل بقدر ارتباط الشركة المستمر بذلك الأصل. وفي هذه الحالة، تقوم الشركة بإثبات المطلوبات المصاحبة للأصل. يتم قياس الأصل المحول والمطلوبات المصاحبة له بالشكل الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقت عليها الشركة.

يتم قياس الارتباط المستمر الذي يكون على شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات والحد الأقصى للمبلغ المطلوب من الشركة دفعه، أيهما أقل.

(ب) المطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة وبشروط مختلفة تماماً، أو تم تعديل شروط المطلوبات الحالية بشكل كبير، فإنه يتم اعتبار هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات المطلوبات الأصلية وإثبات مطلوبات جديدة. يدرج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الأصلية والعوض المدفوع في الربح أو الخسارة.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

الأدوات المالية المشتقة

يتم، في الأصل، إثبات المشتقات بالقيمة العادلة لها بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. إن جميع الأدوات المالية المشتقة المقتناة من قبل الشركة هي عبارة عن عقود يتم التفاوض بشأنها بشكل خاص وتدرج ضمن الموجودات عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة لها سلبية. يتم الحصول على القيمة العادلة من الأطراف الأخرى أو من خلال استخدام خدمات التسعير مثل بلوم بيرغ. تعامل المشتقات المتضمنة في أدوات مالية أخرى كمشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة، إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يقيد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة لهذه المشتقات المتضمنة في قائمة الدخل.

إيرادات ومصاريف الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصاريف الفوائد المتعلقة بكافة الأدوات المالية المرتبطة بفوائد، (عدا تلك المصنفة كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) ضمن «دخل الفوائد» و«مصاريف الفوائد» في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصاريف الفوائد خلال الفترة المعنية. إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. وعند احتساب سعر الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية الخاصة بالأداة المالية (على سبيل المثال خيارات الدفع المسبق)، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. يشتمل الاحتساب على كافة الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات وكافة العلاوات والخصومات الأخرى.

عند تخفيض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة بسبب خسارة انخفاض في القيمة، فإنه يتم إثبات دخل الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لأغراض قياس خسائر الانخفاض في القيمة.

إيرادات العمولات والأتعاب

يتم إثبات الأتعاب والعمولات بصورة عامة على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. إن أتعاب الارتباطات لمنح القروض التي من المحتمل سحبها، يتم تأجيلها (مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها)، وإثباتها كتعديل لسعر الفائدة الفعلي على تلك القروض. يتم إثبات أتعاب القروض المشتركة كإيرادات عند استكمال المشاركة في القرض ولا تحتفظ الشركة بأي جزء من القرض لها أو أنها تحتفظ بجزء من القرض بنفس سعر الفائدة الفعلي مثل المشاركين الآخرين.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند الإقرار بأحقية الشركة في استلامها، وذلك عند الإعلان عنها من قبل الشركة المستثمر فيها.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

(أ) الموجودات المقيّدة بالتكلفة المطفأة

تقوم الشركة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية بالتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. يكون هناك انخفاض في قيمة الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية وتتحقق خسائر الانخفاض فقط في حالة وجود أدلة موضوعية للانخفاض كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد الإثبات الأولي للأصل («حدث خسارة»)، وإن لهذا الحدث (أو الأحداث) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.

يتم تحديد الفترة المقدرة بين وقوع الخسارة وما يماثلها من قبل إدارة كل محفظة محددة. وبشكل عام، إن الفترات المستخدمة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثني عشر شهراً، وفي حالات استثنائية يسمح لفترات أطول من ذلك.

تقوم الشركة في البداية بالتأكد من وجود أدلة موضوعية للانخفاض في القيمة بشكل فردي للموجودات المالية التي تعتبر هامة بمفردها، وبشكل فردي أو جماعي للموجودات المالية التي تعتبر غير هامة بمفردها. إذا قررت الشركة عدم وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة أصل مالي مقيم بشكل فردي، سواء كان هام أو غير هام، تقوم الشركة بإدراج الأصل في مجموعة موجودات مالية ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة له، ثم تقوم بتقدير قيمة الانخفاض بشكل جماعي لهذه المجموعة.

إن الموجودات التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة انخفاض في القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجودات المالية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم إثبات مبلغ الخسارة في قائمة الدخل. إذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل سعر فائدة متغير، فإن معدل الخصم المستخدم في قياس خسارة الانخفاض في القيمة هو سعر الفائدة الفعلي الحالي المحدد بالعقد. وكإجراء عملي مناسب، يمكن للشركة قياس الانخفاض في القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام الأسعار القابلة للملاحظة في السوق.

يعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لموجودات مالية مضمونة التدفقات النقدية التي قد تنتج عن مصادرة الضمان، ناقصاً تكلفة الحصول على الضمان وبيعه، سواءً كانت مصادرة الضمان محتملة أم لا.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - تتمة

لأغراض تقويم الانخفاض في القيمة بشكل جماعي، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس مخاطر الائتمان ذات خصائص مماثلة (مثل نوعية الموجودات والصناعة).

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة موجودات مالية تم تقويمها للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها بشكل جماعي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لموجودات الشركة، والخبرة السابقة في الخسارة للموجودات المرتبطة بمخاطر ائتمان ذات خصائص مشابهة في الشركة. تعدل الخبرة السابقة في الخسارة على أساس المعلومات الحالية القابلة للملاحظة لتعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي قامت على اساسها الخبرة السابقة في الخسارة، ولإزالة آثار الظروف في الفترة التاريخية غير المتواجدة حالياً.

عند عدم إمكانية تحصيل القرض، يتم شطبه مقابل مخصص الانخفاض في قيمة القرض المتعلق به، ويتم شطب هذه القروض بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة لتحصيلها وتحديد مقدار الخسارة.

(ب) الموجودات المصنفة كمتاحة للبيع

تقوم الشركة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية بإجراء تقويم للتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة للأصل لأقل من تكلفته يتم أخذه بعين الاعتبار في تحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الأصل. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، فإن الخسائر التراكمية، التي تم قياسها بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً خسارة الانخفاض في قيمة تلك الموجودات المالية المثبتة سابقاً في قائمة الدخل، يتم إثباتها في قائمة الدخل. إن خسائر الانخفاض في قيمة أدوات حقوق الملكية المثبتة في قائمة الدخل لا يتم عكسها من خلال قائمة الدخل. وإذا ما زادت القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع في الفترات اللاحقة، وأن الزيادة تتعلق بشكل موضوعي بحدث يقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في قائمة الدخل، فإنه يتم عكس قيد خسارة الانخفاض من خلال قائمة الدخل.

(ج) القروض التي يتم إعادة التفاوض عليها

إن القروض التي تخضع لتقويم الانخفاض في القيمة بشكل جماعي أو اعتبرت هامة بمفردها والتي يتم إعادة التفاوض بشروطها لا تعتبر متأخرة السداد وتعامل كقروض جديدة.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، باستثناء الأراضي، بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرةً بشراء تلك البنود.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا البند سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. يتم تحميل كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى إلى المصاريف التشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - تتمة

الأراضي لا تستهلك. يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها إلى القيمة المتبقية على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها، وهي كما يلي:

- المباني وتحسيناتها: 5 – 50 سنة
- الأثاث والمعدات: 3 – 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية وتعديلها، حسبما هو ملائم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. ويتم مراجعة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة القابلة للاسترداد المقدرة. تمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أعلى.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وإثباتها في قائمة الدخل.

الاستثمارات العقارية

يتم تصنيف الممتلكات المقتناة لغرض تحقيق عائد إيجاري لفترات طويلة الأجل أو بغرض زيادة رأس المال أو كليهما، وغير المستخدمة من قبل الشركة، كاستثمارات عقارية. تشتمل الاستثمارات العقارية بشكل رئيسي على أراضي ومباني (ومعدات وتركيبات وتجهيزات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم تسجيل الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية، بعد خصم الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرةً بشراء الموجودات. يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا البند سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. يتم التوقف عن إثبات القيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم تحميل كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى إلى قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

الأراضي لا تستهلك. يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على العمر الإنتاجي المقدر لها كما هو مشار إليه ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وإثباتها في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق وودائع لأجل تستحق في الأصل خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

المخصصات

يتم إثبات مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عند وجود التزام حالي قانوني أو متوقع على الشركة نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل بشكل كبير أن يتطلب استخدام الموارد المالية للشركة لسداد هذا الالتزام ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

منافع الموظفين

(أ) تكاليف التعويضات

يتم إثبات منافع ومستحقات الموظفين والتي تشتمل على الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر والمنافع قصيرة الأجل الأخرى عند استحقاقها.

(ب) صندوق الادخار

تحمل مساهمات الشركة في صندوق الادخار ذات الاشتراكات المحددة على قائمة الدخل للسنة التي تتعلق بها. وفيما يتعلق بهذه البرامج، يوجد على الشركة التزامات قانونية ومتوقعة لسداد هذه الاشتراكات عند استحقاقها ولا يوجد التزامات لدفع أي منافع مستقبلية.

(ج) مكافأة نهاية الخدمة

يجنب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة على أساس تقويم اكتواري لالتزامات الشركة طبقاً لنظام الموظفين في الشركة والمتطلبات النظامية المحلية لفرع الشركة في البحرين.

محاسبة عقود الإيجارات

(أ) الشركة كمستأجر

تعتبر كافة العقود التي تبرمها الشركة عقود إيجارات تشغيلية. تحمل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

عند إنهاء أي عقد إيجار تشغيلي قبل انتهاء مدة العقد، فإن المبالغ المطلوب دفعها كغرامة إلى المؤجر تقيد كمصروف في الفترة التي يتم فيها إنهاء العقد.

(ب) الشركة كمؤجر

عندما يتم بيع موجودات بموجب عقود إيجار تمويلي، يتم إثبات القيمة الحالية لمدفوعات الإيجارات كذمم مدينة ويفصح عنها تحت بند «قروض وسلف». يتم إثبات الفرق بين إجمالي الذمم المدينة والقيمة الحالية للذمم المدينة كإيرادات تمويل غير مكتسبة، ويتم إثبات دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار باستخدام طريقة صافي قيمة الاستثمارات والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت.

إن الموجودات الممنوحة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية، يتم إدراجها في القوائم المالية كاستثمارات عقارية. يتم إثبات دخل الإيجار بموجب عقود الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

2-3 المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

قامت الشركة لأول مرة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات السارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015. لم تقم الشركة بالاتباع المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صادر وغير ساري المفعول بعد.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-3 المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة - تتمة

تم الافصاح أدناه عن طبيعة وأثر هذه التغيرات. وبالرغم من اتباع هذه المعايير والتعديلات الجديدة لأول مرة في عام 2015، فإنه لم يكن لها أي أثر جوهري على القوائم المالية السنوية للشركة. فيما يلي بيان بطبيعة وأثر كل معيار أو تعديل جديد:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) – برامج المنافع المحددة: اشتراكات الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (19) من المنشأة الأخذ بعين الاعتبار اشتراكات الموظفين أو الأطراف الأخرى عند المحاسبة عن برامج المنافع المحددة. وإذا كانت الاشتراكات مرتبطة بخدمة ما، فإنها يجب أن تنسب لفترات الخدمة كمنافع سلبية. توضح التعديلات بأنه إذا كان مبلغ الاشتراكات مستقلاً عن عدد سنوات الخدمة، فإنه يسمح للمنشأة إثبات هذه الاشتراكات كتخفيض في تكلفة الخدمة خلال الفترة التي تقدم فيها، بدلاً من توزيع الاشتراكات على فترات الخدمة. يسري هذا التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014. ليس لهذا التعديل أي أثر على القوائم المالية للشركة.

دورة التحسينات السنوية للأعوام 2010 – 2012 وللأعوام 2011-2013

تسري هذه التحسينات للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014، وقامت الشركة بتطبيق هذه التحسينات لأول مرة في هذه القوائم المالية، وتشمل:

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (13) – قياس القيمة العادلة

يتم تطبيق التعديل مستقبلاً، ويوضح بأن الاستثناء المتعلق بالمحفظة المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (13) لا يطبق على الموجودات المالية والمطلوبات المالية فحسب بل على العقود الأخرى التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (39). لا تطبق الشركة استثناء المحفظة المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (13).

معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) – الموجودات غير الملموسة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي، ويوضح بأنه يجوز في معيار المحاسبة الدولي رقم (16)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) إعادة تقويم الأصل بالرجوع إلى البيانات القابلة للملاحظة وذلك بتعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة السوقية أو بتحديد القيمة السوقية للقيمة الدفترية وتعديل القيمة الدفترية بشكل تناسبي بحيث تعادل القيمة الدفترية الناتجة عن ذلك القيمة السوقية. إضافة إلى ذلك، يمثل الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم الفرق بين القيمة الاجمالية والقيمة الدفترية للأصل. ليس لهذا التعديل أي أثر على تعديلات إعادة التقويم المسجلة من قبل الشركة خلال الفترة الحالية.

معيار المحاسبة الدولي رقم (24) – الإفصاحات المتعلقة بالجهات ذات العلاقة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن شركة الإدارة (المنشأة التي تقدم خدمات كبار موظفي الإدارة) هي عبارة عن جهة ذات علاقة تخضع للإفصاحات المتعلقة بالجهات ذات العلاقة. إضافة إلى ذلك، يتعين على

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-3 المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة - تتمة

المنشأة التي تستخدم شركة الإدارة الإفصاح عن المصاريف المتكبدة بشأن خدمات الإدارة. إن هذا التعديل لا يتعلق بالشركة لأنها لا تتلقى أي خدمات إدارية من منشآت أخرى.

معيار المحاسبة الدولي رقم (40) – الممتلكات الاستثمارية

يميز وصف الخدمات الثانوية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (40) بين الممتلكات الاستثمارية والممتلكات المشغولة من قبل المالك (أي الممتلكات والآلات والمعدات). يطبق المعيار مستقبلاً ويوضح بأنه يجب استخدام المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (3) وليس وصف الخدمات الثانوية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، في تحديد ما إذا كانت المعاملة تعتبر شراء أصل أو عملية تجميع أعمال. في الفترات السابقة، اعتمدت الشركة على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (3)، وليس معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، في تحديد ما إذا كان الاستحواذ هو استحواذ على أصل أو استحواذ على أعمال. ومن ثم، لم يؤثر هذا التعديل على السياسة المحاسبية للشركة.

2-4 المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ صدور القوائم المالية للشركة مفصح عنها أدناه. تعتزم الشركة إتباع هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عند سريانها.

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) – الأدوات المالية

في شهر يوليو 2014، صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الإصدار النهائي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9): الأدوات المالية والذي يسري على الفترات المالية التي تبدا في أو بعد 1 يناير 2018. ينص المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9)على المتطلبات الخاصة بإثبات وقياس الموجودات والمطلوبات المالية والانخفاض في قيمة الموجودات المالية ومحاسبة تغطية المخاطر. يسري المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. تعتزم الشركة اتباع المعيار الجديد بتاريخ السريان المطلوب، وتقوم حاليًا بتقويم الأثر الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) على القوائم المالية للشركة.

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (15) – الايرادات من العقود المبرمة مع العملاء

لقد صدر هذا المعيار في شهر مايو 2014، ويسري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (15) مبادئ إثبات الإيرادات ويسري على كافة العقود المبرمة مع العملاء. لكن دخل العمولة والأتعاب الذي يعتبر جزءً لا يتجزأ من الأدوات المالية وعقود الإيجار لا تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (15)، ويتم تنظيمها وفقًا للمعايير الأخرى المعمول بها (مثل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (16) عقود الإيجار).

بموجب هذا المعيار، يتعين إثبات الايرادات عند تحويل البضاعة والخدمات للعملاء وبقدر ما يتوقع الطرف المحول استحقاقه للبضاعة والخدمات. كما يحدد هذا المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة وحجم وتوقيت الإيرادات وكذلك عدم التأكد منها والتدفقات النقدية المقابلة من العملاء.

تعتزم الشركة إتباع المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب بأثر رجعي كامل، وتقوم حاليًا بتقويم الأثر الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (15) على القوائم المالية للشركة.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-4 المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد - تتمة

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (16) - عقود الإيجار

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد للمحاسبة عن عقود الإيجار، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (16) "عقود الإيجار". لا يغير المعيار الجديد بشكل كبير طريقة المحاسبة عن عقود الإيجار بالنسبة للمستأجرين. لكن يتطلب من المستأجرين إثبات معظم عقود الإيجار كبنود مدرجة داخل قائمة المركز المالي كمطلوبات إيجار، مع حق استخدام الموجودات المقابل. يجب على المستأجرين تطبيق نموذج واحد لكافة عقود الإيجار المثبتة، لكن يتاح لهم خيار عدم إثبات عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الموجودات منخفضة القيمة. بوجه عام، إن طريقة إثبات الربح أو الخسارة المتعلقة بعقود الإيجار المثبتة تعتبر مشابهة للمحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي المتبعة اليوم، مع إثبات مصاريف العمولة والاستهلاك بشكل مستقل في قائمة الربح أو الخسارة.

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، مع السماح بالاتباع المبكر له، شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (15)، بنفس التاريخ. ليس من المتوقع أن يكون للمعيار أي أثر على الشركة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (10) ومعيار المحاسبة الدولي (28) - بيع أو المساهمة بالموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك

تتناول التعديلات التضارب بين المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) عند التعامل مع فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي تم بيعها أو المساهمة بها في شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات بأنه يتم الإثبات بالكامل للأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو المساهمة بالموجودات، التي تعتبر بمثابة عمل تجاري، وفقاً لما هو محدد في المعيار الدولي للتقرير المالي (3) – تجميع الأعمال، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. ومع ذلك فإن أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيع أو المساهمة بالموجودات التي لا تعتبر بمثابة عمل تجاري، يتم إثباتها فقط بقدر حصص المستثمرين غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتأجيل تاريخ سريان هذه التعديلات لأجل غير مسمى، لكن يجب على المنشأة التي تقوم بإتباع هذه التعديلات مبكراً تطبيقها مستقبلاً.

تحويل الاستثمارات العقارية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (40)

توضح التعديلات التاريخ الذي ستقوم فيه المنشأة بتحويل العقارات، بما في ذلك العقارات تحت الانشاء أو التطوير داخل أو خارج الاستثمارات العقارية. تنص التعديلات بأن تغير الاستخدام يحدث عندما يفي أو يتوقف العقار عن الوفاء بشروط تعريفه كاستثمار عقاري، ووجود دليل على تغير الاستخدام. إن مجرد وجود تغير في نية الإدارة على استخدام العقار لا يعتبر دليلاً على تغير الاستخدام. يجب على المنشآت تطبيق التعديلات مستقبلاً على تغير الاستخدام الذي يحدث في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها التعديلات أولاً. ويجب على المنشأة إعادة تقويم تصنيف العقارات المملوكة في ذلك التاريخ، وإذ ينطبق ذلك، إعادة تصنيف العقارات لتعكس الظروف السائدة في ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق بأثر رجعي فقط طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي (8) إذا كان ذلك ممكناً وبدون استخدامها متأخراً. تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يسمح بالتطبيق المبكر للتعديلات ويجب الإفصاح عنها. ستقوم الشركة بتطبيق التعديلات عند سريانها ولا تتوقع أن يكون لها أثر على قوائمها المالية.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تتمة

2-4 المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد - تتمة

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات

يوضح التعديل أن متطلبات الإفصاح عن المقاصة لا تنطبق على القوائم المالية المرحلية الموجزة، إلا إذا قدم الإفصاح تحديثاً جوهرياً للمعلومات الواردة في التقرير السنوي الأخير. يجب تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي.

التفسير رقم (22) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقرير المالي – المعاملات بالعملات الأجنبية والدفعات المقدمة

يوضح التفسير بأنه لتحديد سعر الصرف الفوري المستخدم عند الاثبات الأولي للموجودات أو المصاريف أو الايرادات (أو أي جزء منها) عند التوقف عن الاثبات الأولي لموجودات أو مطلوبات غير نقدية تتعلق بالدفعة المقدمة، فإن تاريخ المعاملة يعتبر التاريخ الذي ستقوم فيه المنشأة أصلاً بإثبات الموجودات أو المطلوبات غير النقدية الناتجة عن الدفعة المقدمة. وفي حالة وجود دفعات متعددة مدفوعة أو مستلمة مقدماً، فإنه يجب على المنشاة تحديد التاريخ الذي تم فيه استلام أو سداد الدفعة المقدمة. يجوز للمنشأة تطبيق التعديلات بأثر رجعي كامل. وبدلاً من ذلك، يجوز للمنشآت تطبيق التفسير مستقبلاً على كافة الموجودات والمصاريف والايرادات التي تقع ضمن نطاقه والتي تم إثباتها في الأصل في أو بعد:

- بداية الفترة المالية التي طبقت فيها المنشأة التفسير أولاً، أو
- بداية الفترة المالية السابقة المعروضة في بيانات المقارنة في القوائم المالية للفترة المالية التي طبقت فيها المنشأة التفسير أولاً.

يسري هذا التفسير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. ويسمح بالاتباع المبكر له، ويجب الافصاح عنه. إن هذه التعديلات قد لا تنطبق على الشركة.

3- إدارة المخاطر المالية

إن المخاطر متأصلة في الأنشطة التجارية لفرع الخدمات البنكية للشركة، ويتم إدارتها من خلال عملية التحديد المستمر والقياس والمراقبة، وفقا لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تتعرض الشركة إلى مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية، وكذلك المخاطر الأخرى المتأصلة في العمليات المالية.

تقوم الشركة بمراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر بصورة منتظمة حتى تعكس التغيرات التي تحدث في الأسواق والمنتجات وللتأكد من إتباع أفضل الأساليب المستخدمة.

لدى الشركة إدارة مخاطر مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والموجودات التابعة لمجلس الإدارة. تقوم لجنة المخاطر والموجودات بتحديد قابلية التعرض للمخاطر ومعايير تحمل المخاطر وسياسات المخاطر.

3-1 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسارة المالية المحتملة نتيجة لعدم التزام العميل بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية. يتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف الأخرى لكل من الموجودات الواردة في قائمة المركز المالي والبنود غير الواردة في قائمة المركز المالي.

لدى الشركة إجراءات موضوعة بصورة جيدة، ليس فقط لتقويم مخاطر الائتمان ولكن أيضا لمراقبتها بانتظام. يتم إجراء المراجعة المنتظمة لكل حساب، ويتم التخفيف من المخاطر التي تم تحديدها بعدة طرق. بالإضافة إلى تحليلات الائتمان الصارمة، يتم تنفيذ شروط وأحكام كافة التسهيلات الائتمانية بدقة.

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-1 مخاطر الائتمان - تتمة

تتبع الشركة المعايير الحازمة المتعلقة بالمخاطر عند وضع حدود ائتمان للدول والمؤسسات المالية. كما تم تنفيذ قواعد الكفاية المالية لإدارة الأنشطة الاستثمارية للشركة. لا يتم فقط إجراء تقويم منتظم للحكم على الجدارة الائتمانية للطرف الآخر ولكن يتم إجراء مراقبة يومية للتطورات المالية في جميع أنحاء العالم لضمان تحديد الأحداث التي تؤثر على مستويات المخاطر في الوقت المناسب.

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية. إن المخاطر المرتبطة بهذه التركيزات قد تكون مخاطر جوهرية في حالة وجود اتجاه مشترك يؤثر على الصناعة/المنطقة الجغرافية. وللتقليل من هذه المخاطر، تقوم الشركة بتوزيع مخاطرها، إلى أقصى حد ممكن، على عدة أنواع من الأطراف الأخرى. وفي حال وجود تركيز لا يمكن تفاديه، تقوم الشركة بإجراءات احتياطية كافية لتخفيف هذه المخاطر الإضافية إلى الحد المقبول.

3-1-1 قياس مخاطر الائتمان: تصنيف الموجودات والتصنيفات الائتمانية الداخلية

تنقسم جودة موجودات الشركة إلى فئتين: موجودات قياسية أو عاملة وموجودات متعثرة أو غير عاملة. تم تقديم تصنيف إضافي بشأن الموجودات القياسية وغير العاملة في الجدول أدناه:

تصنيف الموجودات	أيام التأخر في السداد	التصنيف
الموجودات القياسية		
الموجودات تحت المراقبة	–	أ
الحسابات المتعثرة (غير العاملة)		
الموجودات دون القياسية	90 يوماً	ب
الموجودات المشكوك في تحصيلها	180 يوماً	ج
الموجودات غير القابلة للتحصيل	360 يوماً	د

كما تقوم الشركة بإجراء تقويم جماعي عام لمحفظة القروض على أساس سنوي كما هو متطلب من قبل معيار المحاسبة الدولي رقم 39. إن الشركة حاليًا بصدد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9)، حيث سيكون هناك تحول في المنهجية لإثبات الخسائر من متكبدة إلى نموذج الخسارة المتوقعة.

إن نظام التصنيف الائتماني الداخلي وعملية المراجعة تضمن التحديد المبكر لأي تدهور في مخاطر الائتمان وتطبيق الإجراءات التصحيحية نتيجة لذلك. تستند التقويمات الداخلية للشركة على مقياس من 7 نقاط للمقترضين غير المتعثرين التي تأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض وكذلك الجوانب النوعية، للوصول إلى نظرة شاملة لمخاطر الإخفاق في السداد المرتبطة بالمقترض.

تم تقسيم مقاييس التصنيفات هذه تقسيمًا فرعيًا إلى فئات تعكس تقديرات الحد الأقصى للخسارة المحتملة في حالة حدوث الإخفاق في السداد. تتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على الأقل سنوياً. إن المراقبة المنتظمة للمحفظة تمكن الشركة من إقفال الحسابات التي تشهد تدهوراً في حجم المخاطر. كما

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-1 مخاطر الائتمان - تتمة

تستخدم الشركة التصنيفات من قبل وكالات التصنيف المعمول بها، وهي وكالة موديز، ستاندرد آند بورز وفيتش كجزء من عملية التقويم مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر المنشآت التي تم تصنيفها.

3-1-2 سياسات رقابة وتقليل المخاطر

من أجل إدارة فعالة لمخاطر الائتمان، يعتمد مجلس الإدارة السياسات التي توضح معايير قبول المخاطر والمنهجية المتعلقة بالمخاطر لوضع حدود للدول والمقترضين / الأطراف الأخرى. وعلاوة على ذلك، للتخفيف من مخاطر تركيز الائتمان، تقوم السياسات بسرد الحدود للقطاعات والمنتجات والمحافظ.

فيما يلي مقاييس الرقابة وتقليل المخاطر المحددة:

(أ) الضمانات

تتبع الشركة العديد من السياسات والممارسات لتقليل مخاطر الائتمان. إن الأكثر شيوعاً بين هذه السياسات والممارسات هي الحصول على ضمانات مقابل الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات لتقليل مخاطر الائتمان.

(ب) ترتيبات المقاصة الرئيسية

كما تقوم الشركة بالحد من التعرض لخسائر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع الأطراف الأخرى التي لديها معاملات جوهرية مع الشركة.

3-1-3 السياسات المتعلقة بالانخفاض في القيمة والمخصصات

إن أنظمة التصنيف الداخلي المبينة في الإيضاح رقم (3-1-1)، تركز بشكل أكبر على جودة الائتمان منذ بداية نشاط الإقراض. وفي المقابل، يتم إثبات مخصصات الانخفاض في القيمة لأغراض إعداد التقارير المالية فقط لإظهار الخسائر المتكبدة بتاريخ قائمة المركز المالي عند وجود دليل على الانخفاض في القيمة. يوضح الجدول أدناه النسبة المئوية للبنود الواردة في قائمة المركز المالي المتعلقة بإجمالي القروض والسلف ومخصص الانخفاض في القيمة المرتبط بها لكل من فئات التصنيف الداخلي للشركة:

	النسبة المئوية ٪			
	2017		2016	
	قروض وسلف (٪)	مخصص الانخفاض في القيمة (٪)	قروض وسلف (٪)	مخصص الانخفاض في القيمة (٪)
عادية	93	3	95	3
تحت الرقابة	3	-	-	-
غير قابلة للتحصيل	4	100	5	100
	100		100	

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-1 مخاطر الائتمان - تتمة

3-1-4 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان للبنود الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. إن الحد الأقصى للتعرض المعروض يظهر قبل أثر التخفيف من خلال استخدام المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات، ولكن بعد خصم أي مخصص انخفاض في القيمة.

	الحد الأقصى للمخاطر	
	2017	2016
فيما يلي مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة الممولة:		
ودائع ونقد لدى البنوك و أذونات خزانة	**447,702**	544,702
قروض وسلف للبنوك	**228,514**	234,098
قروض وسلف لغير البنوك	**45,344**	13,775
سندات دين لغرض المتاجرة	-	4,821
سندات دين استثمارية	**554,558**	522,516
فوائد مدينة وموجودات أخرى	**6,288**	6,811
	1,282,406	1,326,723
فيما يلي مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود غير الممولة:		
التزامات محتملة		
التزامات قروض	**4,031**	20,352
التزامات اعتمادات مستندية	**13,333**	14,028
	17,364	34,380
في 31 ديسمبر	**1,299,770**	1,361,103

يوضح الجدول أعلاه أسوأ الاحتمالات لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة في 31 ديسمبر 2017 و2016 وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى. بالنسبة للموجودات الواردة في قائمة المركز المالي، تم تقويم البنود المذكورة أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-1 مخاطر الائتمان - تتمة

3-1-4 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ في الحسبان الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى - تتمة

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على حد أدنى من التعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والسلف وسندات الدين بناءً على ما يلي:

- إن 93٪ من الحسابات المكشوفة لدى البنوك ومحفظة القروض والسلف مصنفة تحت الموجودات القياسية وفقا لسياسة الائتمان المعتمدة (31 ديسمبر 2016: 95٪)؛
- إن 96٪ من الحسابات المكشوفة لدى البنوك ومحفظة القروض والسلف مصنفة لتكون غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها (31 ديسمبر 2016: 95٪)؛ و
- ما يقرب من 22٪ (31 ديسمبر 2016: 35٪) من سندات الدين لديها تصنيف ائتماني من الدرجة (أ) على الأقل.

3-1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية

فيما يلي ملخص بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها:

	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة بصورة منفردة	الإجمالي
	عادية	تحت المراقبة			
31 ديسمبر 2017					
ودائع ونقد لدى البنوك و أذونات خزانة	447,702	-	-	-	447,702
سندات دين (بما في ذلك المقتناة لغرض المتاجرة)	551,818	-	-	13,266	565,084
قروض وسلف:					
– قروض وسلف للبنوك	218,302	-	-	11,805	230,107
– قروض وسلف لغير البنوك	63,344	-	-	-	63,344
فوائد مدينة وموجودات أخرى	6,288	-	-	-	6,288
	1,287,454	-	-	**25,071**	**1,312,525**

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-1 مخاطر الائتمان - تتمة

3-1-5 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية - تتمة

	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة بصورة منفردة	الإجمالي
	عادية	تحت المراقبة			
31 ديسمبر 2016					
ودائع ونقد لدى البنوك و أذونات خزانة	544,702	-	-	-	544,702
سندات دين (بما في ذلك المقتناة لغرض المتاجرة)	523,818	-	-	13,674	537,492
قروض وسلف:					
– قروض وسلف للبنوك	240,735	-	-	14,487	255,222
– قروض وسلف لغير البنوك	13,775	-	-	-	13,775
فوائد مدينة وموجودات أخرى	6,811	-	-	-	6,811
	1,329,841	-	-	28,161	1,358,002

بلغ إجمالي مخصص الانخفاض في قيمة الحسابات المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 19,592 ألف دولار أمريكي (2016: 21,124 ألف دولار أمريكي). تم تقديم معلومات إضافية عن مخصص الانخفاض في قيمة الحسابات المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف في الإيضاح رقم (8). بلغ إجمالي مخصص الانخفاض في قيمة سندات الدين كما في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 10,478 ألف دولار أمريكي (2016: 10,106 ألف دولار أمريكي).

(أ) تحليل بأعمار الموجودات المالية المتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها

إن الموجودات المالية المتأخرة السداد لفترة تقل عن 90 يوماً لا تعتبر منخفضة القيمة ما لم تتوفر معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. إن الموجودات المالية المتأخرة السداد لما يزيد عن 90 يوماً تعتبر منخفضة القيمة، ما لم تتوفر معلومات تفيد عكس ذلك مثل توفر الضمانات الكافية أو السندات المرهونة.

(ب) الموجودات المالية التي أعيد التفاوض بشأنها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة إجراءات تمديد فترات السداد، وخطط إدارة خارجية معتمدة، وتعديل وتأجيل الدفعات. وبعد إعادة الهيكلة، يتم تعديل حساب العميل المتأخر السداد سابقاً إلى الوضع الطبيعي ويتم إدارته مع حسابات أخرى مشابهة. تعتمد سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير والتي تشير، حسب حكم الإدارة، إلى أن السداد سيستمر في الغالب. يتم مراجعة هذه السياسات بشكل مستمر. بلغت التسهيلات التي أعيد التفاوض بشأنها، والتي تعتبر متأخرة السداد أو منخفضة القيمة، 7,374 ألف دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: لا شيء).

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-1 مخاطر الائتمان - تتمة

3-1-6 سندات الدين

يعرض الجدول أدناه تحليلا لسندات الدين في 31 ديسمبر 2017 و2016 وذلك حسب تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز أو ما يعادلها:

	سندات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل	أوراق مالية متاحة للبيع	سندات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
31 ديسمبر 2017				
أ إلى +أ	-	**118,288**	**3,501**	**121,789**
أقل من –أ	-	**429,980**	-	**429,980**
غير مصنفة	-	**2,789**	**48**	**2,837**
الإجمالي	-	**551,057**	**3,549**	**554,606**

	سندات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل	أوراق مالية متاحة للبيع	سندات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
31 ديسمبر 2016				
أ إلى +أ	-	171,789	10,726	182,515
أقل من –أ	4,821	331,439	4,995	341,255
غير مصنفة	-	3,567	48	3,615
الإجمالي	4,821	506,795	15,769	527,385

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-1 مخاطر الائتمان - تتمة

3-1-7 تركيز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

(أ) القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول أدناه أهم مخاطر الائتمان للشركة بقيمتها الدفترية، كما هي مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف الأخرى:

	دول الخليج	دول عربية أخرى	آسيا	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	الإجمالي
ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	381,627	336	40,014	25,725	447,702
قروض وسلف	111,889	75,969	2,000	84,000	273,858
سندات دين	182,889	35,611	-	336,106	554,606
فوائد مدينة وموجودات أخرى	2,807	1,029	177	2,275	6,288
في 31 ديسمبر 2017	**679,212**	**112,945**	**42,191**	**448,106**	**1,282,454**
في 31 ديسمبر 2016	882,880	56,876	113,222	273,793	1,326,771
بنود غير ممولة					
في 31 ديسمبر 2017	-	**17,364**	-	-	**17,364**
في 31 ديسمبر 2016	34	34,027	7	-	34,068

3-2 مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار سوق الأدوات والأسهم المرتبطة سعر الفائدة في محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية في جميع أنحاء الشركة. ولتحديد وتقويم وقياس وإدارة ومراقبة والتخفيف من مخاطر السوق، تتواجد سياسات لازمة وإجراءات وأنظمة تقنية معلومات.

(أ) مخاطر أسعار الفائدة

يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة بالقدر الذي تؤثر فيه التغيرات في سوق أسعار الفائدة على هوامش الربح وصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم الشركة. يتم استخدام عملية إدارة الموجودات والمطلوبات للشركة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكلة المحافظ الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. سوف يتأثر صافي دخل الفوائد نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة بقدر اختلاف هيكل إعادة تسعير الموجودات المرتبطة بفوائد عن تلك الخاصة بالمطلوبات. تهدف الشركة إلى تحقيق نمو مستقر في الأرباح من خلال الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات في حين تثبيت مركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل في مستويات أسعار الفائدة.

تستخدم الشركة تحليل الفجوة في أسعار الفائدة لقياس حساسية سعر الفائدة من الأرباح السنوية المستحقة لإعادة تسعير عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات والمشتقات الحساسة لأسعار الفائدة. يستخدم تحليل الفترة المعدلة لقياس حساسية سعر الفائدة على محفظة الدخل الثابت. يستخدم تحليل قيمة نقطة الأساس

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-2 مخاطر السوق - تتمة

(أ) مخاطر أسعار الفائدة – تتمة

لاحتساب التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات وذلك في ضوء تغير نقطة أساس واحدة في أسعار العمولات وتأثيرها على حقوق المساهمين بالشركة.

إن أمين الخزينة هو المسئول الأول عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. يتم تقديم تقارير عن المراكز والمخاطر العامة إلى الإدارة العليا للمراجعة ويتم تعديل المراكز إذا اقتضت الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بانتظام بمراجعة حساسية سعر الفائدة وتأثيرها على الأرباح. يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف إنتاج دخل فوائد قوي ومستقر مع مرور الوقت.

يوضح الجدول التالي الأثر على التغيرات المعقولة في أسعار الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل للشركة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لغير أغراض المتاجرة بفائدة عائمة والموجودات والمطلوبات المالية بفائدة ثابتة والتي تم إعادة قياسها إلى القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة بالجدول، فإن صافي الدخل وأموال المركز الرئيسي سيتأثران طبقاً لما هو مبين أدناه. إن أي انخفاض مساو في أسعار الفائدة سيكون له أثر مساو ولكن معاكس.

	دولار أمريكي 100 نقطة أساس	يورو 100 نقطة أساس	درهم إماراتي 100 نقطة أساس	ريال سعودي 100 نقطة أساس	دينار بحريني 100 نقطة أساس	جنيه استرليني 100 نقطة أساس	الإجمالي
مخاطر أسعار الفائدة 31 ديسمبر 2017							
الموجودات المالية:							
ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	2,826	156	8	69	755	149	3,963
حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف	2,743	-	-	-	-	-	2,743
سندات دين	3,550	-	-	-	-	-	3,550
أثر الموجودات المالية:	9,119	156	8	69	755	149	10,256
المطلوبات المالية:							
ودائع	(3,570)	-	(6)	(5)	-	-	(3,581)
أثر المطلوبات المالية:	(3,570)	-	(6)	(5)	-	-	(3,581)
الأثر على نتائج أعمال الشركة	5,549	156	2	64	755	149	6,675

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-2 مخاطر السوق - تتمة

(أ) مخاطر أسعار الفائدة – تتمة

	دولار أمريكي 100 نقطة أساس	يورو 100 نقطة أساس	درهم إماراتي 100 نقطة أساس	ريال سعودي 100 نقطة أساس	جنيه استرليني 100 نقطة أساس	الإجمالي
مخاطر أسعار الفائدة 31 ديسمبر 2016						
الموجودات المالية:						
ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	4,979	-	8	8	-	4,995
حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف	1,895	179	-	-	-	2,074
سندات دين	1,845	-	-	-	-	1,845
أثر الموجودات المالية	8,719	179	8	8	-	8,914
المطلوبات المالية:						
ودائع	(4,735)	-	(6)	(34)	-	(4,775)
أثر المطلوبات المالية	(4,735)	-	(6)	(34)	-	(4,775)
الأثر على نتائج أعمال الشركة	3,984	179	2	(26)	-	4,139

(ب) مخاطر الأسهم

تمثل مخاطر الأسهم التغير المحتمل في القيمة الاقتصادية الحالية للأسهم أو مركز مماثل نتيجة للتغيرات في العوامل المرتبطة بمخاطر السوق المعنية. تشتمل مخاطر الأسهم على أسهم مسجلة في الدفاتر التجارية والبنكية. تقوم الشركة بقياس مخاطر الأسهم من خلال إعادة التقويم اليومي لمحفظة الأسهم.

يبين الجدول التالي الأثر على الأرباح والخسائر للتغير المفترض بواقع 10٪ في القيمة العادلة لصناديق الأسهم والاستثمارات:

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-2 مخاطر السوق - تتمة

(ب) مخاطر الأسهم – تتمة

تصنيف الأسهم	2017			2016		
	التغير في أسعار الأسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق ٪	الأثر على صافي الدخل	الأثر على حقوق المساهمين	التغير في أسعار الأسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق ٪	الأثر على صافي الدخل	الأثر على حقوق المساهمين
أسهم مقتناة لغرض المتاجرة	**±10**	**604**		±10	686	
أسهم متاحة للبيع	**±10**		**3,572**	±10		5,184
مساهمات في الأسهم – متداولة	**±10**		**10,784**	±10		11,634

لا يمكن بسهولة تحديد حجم مخاطر أسعار الأسهم المقتناة لغير المتاجرة الناتجة عن المساهمات في الأسهم غير المتداولة المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع. بلغت القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم غير المتداولة المدرجة ضمن حقوق المساهمين في نهاية السنة 165.5 مليون دولار أمريكي (2016: 155.9 مليون دولار أمريكي).

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية

تمثل مخاطر تحويل العملات الأجنبية مخاطر فقدان قيمة موجودات مسجلة بعملة أجنبية أو زيادة قيمة مطلوبات مسجلة بعملة أجنبية نتيجة لتقلبات أسعار الصرف التي ليست في صالح العملة الرئيسية / عملة إعداد القوائم المالية للشركة.

تقوم الشركة بتحديد مخاطر تحويل العملات الأجنبية على مستويين: (أ) مخاطر المعاملات؛ و(ب) المخاطر الهيكلية. تنشأ مخاطر المعاملات عندما تقوم الشركة بتمديد القرض أو تقترض بعملة أجنبية، أي بخلاف عملة إعداد القوائم المالية / العملة الرئيسية للشركة. تحدث المخاطر الهيكلية عندما يكون هناك عدم تطابق بين التدفقات النقدية الواردة والتدفقات النقدية الصادرة، المسجلة بالعملات الأجنبية. يتم قياس المخاطر الهيكلية لتحويل العملات الأجنبية عن طريق تحديد فجوات العملات بين الموجودات والمطلوبات المصنفة حسب مختلف الأعمار وفقا لتواريخ استحقاقها، في جميع أنحاء الشركة.

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر لكل عملة وبشكل إجمالي لكل من المراكز خلال الليل وخلال اليوم، ويتم مراقبتها يومياً.

يلخص الجدول التالي تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية للشركة كما في 31 ديسمبر. كما يشتمل الجدول على الموجودات والمطلوبات للشركة وأموال المركز الرئيسي بالقيمة الدفترية، والمصنفة بحسب العملات الرئيسية.

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-2 مخاطر السوق - تتمة

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية – تتمة

تركزات مخاطر العملات – الأدوات المالية:

كما في 31 ديسمبر 2017	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه استرليني	أخرى	الإجمالي
نقد وودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	299,367	19,456	847	33,715	78,512	15,000	810	447,707
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	1,207	-	4,836	6,043
استثمارات في أوراق مالية:								
– متاحة للبيع	518,790	46,356	-	4,824	-	-	16,018	585,988
– مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	3,501	-	-	-	-	-	48	3,549
حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف	266,484	-	-	7,374	-	-	-	273,858
مساهمات في أسهم	93,603	-	-	68,020	-	-	111,681	273,304
ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية	21,730	-	-	-	-	-	-	21,730
موجودات أخرى	14,364	853	1	81	608	7	-	15,914
إجمالي الموجودات المالية	**1,217,839**	**66,665**	**848**	**114,014**	**80,327**	**15,007**	**133,393**	**1,628,093**
أدوات مالية مشتقة	(158)	-	-	-	-	-	-	(158)
ودائع	(358,637)	(60,526)	(837)	(589)	-	(7)	-	(420,596)
مطلوبات أخرى	(4,667)	(333)	-	(11,452)	(3,311)	-	-	(19,762)
إجمالي المطلوبات المالية	**(363,462)**	**(60,859)**	**(837)**	**(12,041)**	**(3,311)**	**(7)**	-	**(440,516)**
احتياطي القيمة العادلة	(10,743)	(368)	-	4,494	-	-	(30,581)	(37,198)
صافي المراكز المفتوحة	**843,634**	**5,438**	**11**	**106,467**	**77,016**	**15,000**	**(102,812)**	**1,150,379**

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

2-3 مخاطر السوق - تتمة

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية – تتمة

	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه استرليني	أخرى	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2016								
إجمالي الموجودات المالية	1,382,012	58,806	829	119,807	2,440	119	122,705	1,686,718
إجمالي المطلوبات المالية	(480,567)	(55,791)	(835)	(13,536)	(3,373)	(7)	-	(554,109)
احتياطي القيمة العادلة	(37,716)	503	-	955	-	-	(1,905)	(38,163)
صافي المراكز المفتوحة	863,729	3,518	(6)	107,226	(933)	112	120,800	1,094,446

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الوظيفية للشركة، وبالتالي لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية المسجلة بالدولار الأمريكي. تم عرض الأرصدة للمعلومية فقط.

3-3 مخاطر السيولة

يتم تصنيف مخاطر السيولة على أنها عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب عدم تطابق لاستحقاقات بين الموجودات والمطلوبات. تشتمل مخاطر السيولة على كل من مخاطر سيولة التمويل ومخاطر السيولة في السوق. تقوم إدارة مخاطر السيولة بضمان توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية المتطلبات التمويلية للشركة. ولتقويم وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة، تتواجد سياسات لازمة وإجراءات وأنظمة تقنية معلومات. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالشركة بإدارة عملية الحوكمة والرقابة التي تغطي أنشطة إدارة مخاطر السيولة، مما يسهل عملية اتخاذ القرار من خلال إدارة سيولة مطلعة.

تقوم الشركة بقياس مخاطر السيولة قصيرة وطويلة الأجل من خلال منهجية تحليل الفجوة الساكنة. يتضمن هذا التحليل تواريخ استحقاق كافة التدفقات النقدية الواردة في قائمة المركز المالي ضمن أعمار محددة، لتحديد عدم التطابق عبر فترة زمنية على أساس التدفقات النقدية التعاقدية والمتوقعة. توجد حدود فجوات لإدارة الموجودات والمطلوبات من أجل المراقبة الفعالة للسيولة.

لدى الشركة خطة تمويل محتملة لإدارة السيولة في حالة حدوث خلل كبير في مقدرة الشركة على تمويل بعض أو كل أنشطتها في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. تحتفظ الشركة باستثمارات كافية على شكل موجودات سائلة مثل ودائع بين البنوك وأذونات خزانة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد الشركة أيضا على الموجودات التجارية والأوراق المالية الأخرى لتوفير مصادر إضافية من السيولة.

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-3 مخاطر السيولة - تتمة

3-3-1 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يعرض الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للتواريخ المتوقع استردادها أو سدادها فيها:

	أقل من 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2017				
الموجودات				
نقد وودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	447,707	-	-	447,707
استثمارات:				
أوراق مالية	32,596	556,461	6,523	595,580
مساهمات في أسهم	-	-	273,304	273,304
قروض وسلف	83,039	190,819	-	273,858
ممتلكات ومعدات	-	-	13,620	13,620
استثمارات عقارية	-	-	8,110	8,110
موجودات أخرى	13,895	1,603	416	15,914
إجمالي الموجودات	577,237	748,883	301,973	1,628,093
المطلوبات				
ودائع	420,596	-	-	420,596
أدوات مالية مشتقة	158	-	-	158
مطلوبات أخرى	7,484	9,130	3,148	19,762
إجمالي المطلوبات	428,238	9,130	3,148	440,516
الصافي	148,999	739,753	298,825	1,187,577
فجوة السيولة المتراكمة	148,999	888,752	1,187,577	-

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-3 مخاطر السيولة - تتمة

3-3-1 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات - تتمة

	أقل من 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2016				
الموجودات				
نقد وودائع لدى البنوك وأذونات خزانة	544,707	-	-	544,707
استثمارات:				
أوراق مالية	113,386	465,406	7,295	586,087
مساهمات في أسهم	-	-	269,503	269,503
قروض وسلف	116,446	131,427	-	247,873
ممتلكات ومعدات	-	-	14,125	14,125
استثمارات عقارية	-	-	7,885	7,885
موجودات أخرى	16,053	71	414	16,538
إجمالي الموجودات	790,592	596,904	299,222	1,686,718
المطلوبات				
ودائع	537,095	-	-	537,095
أدوات مالية مشتقة	32	-	-	32
مطلوبات أخرى	5,215	8,592	3,176	16,983
إجمالي المطلوبات	542,342	8,592	3,176	554,110
الصافي	248,250	588,312	296,046	1,132,608
فجوة السيولة المتراكمة	248,250	836,562	1,132,608	-

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-3 مخاطر السيولة - تتمة

3-3-2 التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول أدناه التدفقات النقدية المستحقة على الشركة بموجب المطلوبات المالية غير المشتقة وذلك حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي. تمثل المبالغ الموضحة في الجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة:

	1-3 أشهر	3-12 شهراً	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2017			
المطلوبات			
ودائع	**318,122**	**102,474**	**420,596**
مطلوبات أخرى	**3,934**	**3,613**	**7,547**
إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)	**322,056**	**106,087**	**428,143**
كما في 31 ديسمبر 2016			
المطلوبات			
ودائع	459,807	77,228	537,035
مطلوبات أخرى	3,118	3,352	6,470
إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)	462,925	80,580	543,505

إن الموجودات المتاحة للوفاء بكافة المطلوبات ولتغطية التزامات القروض القائمة، تشتمل على النقد والودائع لدى البنوك، والمبالغ تحت التحصيل، والقروض والسلف للبنوك، وحسابات العملاء المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف للعملاء. كما أن الشركة قادرة على مواجهة أي تدفقات نقدية صادرة غير متوقعة من خلال بيع الأوراق المالية، أو توفير مصادر تمويل إضافية.

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-3 مخاطر السيولة - تتمة

3-3-3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه استحقاق الشركة للتدفقات النقدية المتعاقد عليها للمشتقات:

	لغاية شهر واحد	1-3 أشهر	3-12 شهراً	1-5 سنوات	الإجمالي
كما في 31 ديسمبر 2017					
مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة					
مشتقات عملات أجنبية:					
تدفقات نقدية صادرة	33,947	5,648	-	-	39,595
تدفقات نقدية واردة	33,832	5,608	-	-	39,440
إجمالي التدفقات النقدية الصادرة	**33,947**	**5,648**	-	-	**39,595**
إجمالي التدفقات النقدية الواردة	**33,832**	**5,608**	-	-	**39,440**
كما في 31 ديسمبر 2016					
مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة					
مشتقات عملات أجنبية:					
تدفقات نقدية صادرة	33,141	-	-	-	33,141
تدفقات نقدية واردة	33,122	-	-	-	33,122
إجمالي التدفقات النقدية الصادرة	33,141	-	-	-	33,141
إجمالي التدفقات النقدية الواردة	33,122	-	-	-	33,122

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-3 مخاطر السيولة - تتمة

3-3-4 التزامات القروض والضمانات المالية والقبولات والبنود الأخرى غير الواردة في قائمة المركز المالي

تشتمل التعهدات المتعلقة بالائتمان على تعهدات لمنح الائتمان، واعتمادات مستندية وضمانات احتياطية تم إعدادها لتلبية متطلبات عملاء الشركة.

كانت شروط استحقاق التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان كما في 31 ديسمبر على النحو التالي:

	أقل من سنة	1 – 5 سنوات	الإجمالي
31 ديسمبر 2017			
التزامات قروض	4,031	-	4,031
ضمانات وقبولات وتسهيلات مالية أخرى	-	13,333	13,333
الإجمالي	**4,031**	**13,333**	**17,364**
31 ديسمبر 2016			
التزامات قروض	20,352	-	20,352
ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى	695	13,333	14,028
الإجمالي	21,047	13,333	34,380

أ. تم إظهار الاستحقاقات أعلاه على أساس تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

ب. تمثل التعهدات لمنح الائتمان التعهدات التعاقدية لمنح قروض وسلف متجدده. يوجد للتعهدات بوجه عام تواريخ انتهاء محددة أو بنود فسخ أخرى، وتتطلب عادة دفع أتعاب. وحيث أن التعهدات يمكن أن تنتهي بدون استخدامها، فإن إجمالي مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ج. تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات الاحتياطية الشركة بتسديد الالتزامات نيابة عن العملاء في حالة إخفاق العميل عن السداد وفقاً لشروط العقد. وقد يكون للاعتمادات المستندية مخاطر سوقية إذا صدرت أو تم تمديدها على أساس سعر فائدة ثابت.

د. يوجد على الشركة التزامات استثمارية بمبلغ 86 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 87.8 مليون دولار أمريكي).

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

4-3 اختبار الجهد

يشير اختبار الجهد إلى مجموعة من التقنيات المستخدمة لتقويم تعرض مؤسسة مالية أو النظام بأكمله إلى أحداث استثنائية ولكن معقولة. يعتبر اختبار الجهد أداة هامة لإدارة المخاطر يتم استخدامها من قبل البنوك كجزء من إدارة المخاطر الداخلية. يقوم اختبار الجهد بتنبيه إدارة البنك إلى وجود نتائج غير متوقعة سلبية تتعلق بالعديد من المخاطر وتوفر مؤشرا إلى حجم رأس المال الضروري لتحمل الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة. وعلاوة على ذلك، يعتبر اختبار الجهد أداة تكمل منهجيات وتدابير إدارة المخاطر الأخرى.

تبنت الشركة منهجية تحليل الحساسية بشأن اختبار الجهد نظرا لبساطته وقام بتوحيد اختبارات الحساسية المختلفة إلى اختبار الإجهاد ذي العوامل متعددة.

يغطي إطار اختبار الجهد مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة ويحتوي على ثلاثة مستويات من الصدمات تحت كل سيناريو. يتم تحديد هذه المستويات الثلاثة من الصدمات على أنها (1) منخفضة، (2) ومتوسطة، (3) ومرتفعة. يعكس هذا التصنيف شدة الصدمات وحجم تأثيرها.

5-3 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

(أ) الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم المتاجرة بها في سوق نشط، فإن تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يتم على أساس أسعار السوق المتداولة وأسعار عروض التجار. ويتضمن ذلك أسهم الشركات المتداولة وأدوات الدين المتداولة في أسواق المال الرئيسية (مثل فايننشال تايمز للأوراق المالية وسوق نيويورك المالي) وأسعار الوسطاء مثل «بلوم بيرغ» و «رويترز».

تعتبر الأداة المالية متداولة في سوق نشط إذا كانت الأسعار المتداولة متوفرة بسهولة وبشكل منتظم من عمليات التبادل أو التجار أو الوسطاء أو مجموعة صناعات أو خدمات التسعير أو وكالات التصنيف النظامية وهذه الأسعار تمثل معاملات السوق الفعلية والمتكررة بشكل منتظم والتي تتم وفق شروط تعامل عادل. وفي حالة عدم الوفاء بالشروط المذكورة أعلاه، فإن السوق يعتبر سوق غير نشط. تتمثل المؤشرات على أن السوق غير نشط في وجود فرق كبير بين سعر العرض والطلب أو زيادة جوهرية في الفرق بين سعر العرض والطلب أو هناك عدد قليل من العمليات التي تمت مؤخراً.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم. وبموجب طرق التقويم هذه، يتم تقدير القيمة العادلة من خلال بيانات قابلة للملاحظة فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام طرق لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو أي طرق تقويم أخرى.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات المالية، التي تمت خارج الأسواق النظامية، باستخدام طرق التقويم المعترف بها بشكل عام في الأسواق المالية مثل طرق القيمة الحالية. إن القيمة العادلة لعقود الصرف الأجنبي الآجلة تعتمد بشكل عام على أسعار الصرف الحالية لعقود الصرف الآجلة.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (7) التسلسل الهرمي لطرق التقويم بناءً على ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في طرق التقويم قابلة للملاحظة أم لا. إن المدخلات القابلة للملاحظة تعكس بيانات السوق التي

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-5 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تتمة

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة – تتمة

تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، بينما تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة افتراضات الشركة في السوق. نتج عن هذين النوعين من المدخلات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الآتي:

- المستوى 1 – أسعار متداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة. يتضمن هذا المستوى أسهم الشركات المتداولة وأدوات الدين المتداولة في أسواق المال.
- المستوى 2 – مدخلات عدا ذات الأسعار المتداولة والمتضمنة في المستوى 1 والقابلة للملاحظة بالنسبة للموجودات أو المطلوبات، سواءً كانت بشكل مباشر (كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (مشتقة من الأسعار). يتضمن هذا المستوى غالبية عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق النظامية، والقروض المتداولة والديون المركبة المصدرة. إن مصادر مؤشرات المدخلات مثل منحنى عائد ليبور أو مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى هي بلوم بيرغ ورويترز.
- المستوى 3 – مدخلات لموجودات أو مطلوبات لا تعتمد على بيانات قابلة للملاحظة في السوق (مدخلات غير قابلة للملاحظة). يتضمن هذا المستوى استثمارات في أسهم وأدوات دين ذات عناصر جوهرية غير قابلة للملاحظة. يتطلب هذا المستوى استخدام بيانات مالية قابلة للملاحظة، عند توفرها. تأخذ الشركة بعين الاعتبار أسعار السوق المناسبة والقابلة للملاحظة في تقويمها، حيثما كان ذلك ممكناً.

الموجودات والمطلوبات التي تم قياسها بالقيمة العادلة

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
31 ديسمبر 2017				
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
– أسهم شركات	**6,042**	-	-	**6,042**
موجودات مالية متاحة للبيع:				
– أسهم شركات	**5,305**	-	-	**5,305**
– سندات دين	**548,269**	-	-	**548,269**
– صناديق استثمارية	-	-	**29,626**	**29,626**
– مساهمات	**107,836**	-	**165,468**	**273,304**
إجمالي الموجودات	**667,452**	-	**195,094**	**862,546**
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
– أدوات مالية مشتقة	-	**158**	-	**158**
إجمالي المطلوبات	-	**158**	-	**158**

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

5-3 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تتمة

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة – تتمة

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
31 ديسمبر 2016				
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
– سندات دين	4,821	-	-	4,821
– أسهم شركات	6,861	-	-	6,861
موجودات مالية متاحة للبيع:				
– أسهم شركات	12,375	-	-	12,375
– سندات دين	503,228	-	-	503,228
– صناديق استثمارية	-	-	39,423	39,423
– مساهمات	113,642	-	155,861	269,503
إجمالي الموجودات	640,927	-	195,284	836,211
مطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:				
– أدوات مالية مشتقة	-	32	-	32
إجمالي المطلوبات	-	32	-	32

لا يوجد أي تحويلات بين مستويات القيمة العادلة خلال السنة.

تسوية قياسات القيمة العادلة للمستوى الثالث للأدوات المالية

قامت الشركة بتصنيف أسهم حقوق الملكية غير المتداولة ضمن التسلسل الهرمي القيمة العادلة.

فيما يلي ملخص بتسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية للمساهمات في الأسهم غير المتداولة بما في ذلك الحركات:

	2017	2016
1 يناير	**155,861**	165,929
تصفية	**(5,068)**	-
إجمالي الأرباح و(الخسائر) المثبتة في الإيرادات الشاملة الأخرى	**14,675**	(10,068)
31 ديسمبر	**165,468**	155,861

3- إدارة المخاطر المالية - تتمة

3-5 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تتمة

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة – تتمة

(ج) الأدوات المالية غير المقيمة بالقيمة العادلة

في 31 ديسمبر 2017، تم تحديد القيمة العادلة للأدوات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والمسجلة بالتكلفة المطفأة وقدرها 3.50 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2016: 15.70 مليون دولار أمريكي)، بمبلغ 3.49 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2016: 15.70 مليون دولار أمريكي). إن القيمة العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للشركة بما في ذلك القروض والسلف لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية. إن هذه المبالغ مؤهلة للإفصاح عنها ضمن المستوى 2 من الجدول أعلاه.

3-6 إدارة رأس المال

إن أهداف الشركة عند إدارة رأس المال، والذي يتعدى مفهوم «حقوق الملكية»، هي:

- ضمان مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية بحيث يمكنها من استمرار توفير عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف الأخرى؛ و
- الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمال الشركة.

4- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. يتم تقويم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، منها توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة.

خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف وسندات الدين

تقوم الشركة بمراجعة محافظ القروض وسندات الدين للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها على الأقل على أساس نصف سنوي. وعند تحديد فيما إذا كانت هناك خسارة انخفاض في القيمة يجب إدراجها في قائمة الدخل، تقوم الشركة بإجراء الأحكام للتأكد من وجود أي بيانات قابلة للملاحظة تفيد بوجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. قد تشتمل هذه الأدلة على بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى حدوث تغيير سلبي في إمكانية السداد من قبل الجهة المقترضة. تستخدم الإدارة التقديرات على أساس الخبرة التاريخية لخسائر الموجودات التي لها خصائص مخاطر ائتمان وأدلة موضوعية على الانخفاض في القيمة. إن المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بشكل منتظم لتقليل الفروقات بين خسائر التقديرات والخسائر الفعلية.

الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

تقوم الشركة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو مستمر في القيمة العادلة أقل من تكلفتها. إن تحديد هذا الانخفاض فيما إذا كان جوهري أو مستمر يتطلب بعض الأحكام. وعند إصدار هذه الأحكام، تقوم الشركة بتقويم، من ضمن عوامل أخرى، فيما إذا كان هناك تدهور في الوضع المالي للشركة المستثمر فيها، وأداء القطاع أو الصناعة، والتغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

4- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية - تتمة

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بتقويم مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وأنها على قناعة بأنه يوجد لدى الشركة الموارد الكافية للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتقويم الامتثال مع كافة الأنظمة المعمول بها، ونتائج أي دعاوى منظورة، ولا علم لديها بأية حالات عدم تأكد جوهرية حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. عليه، يتم الاستمرار في إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تصنيف الاستثمارات

عند شراء الاستثمارات، تقرر الإدارة فيما إذا كان من الواجب تصنيفها كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو متاحة للبيع. تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في حالة شرائها بصورة أساسية لتحقيق أرباح على المدى القصير. يعتمد تصنيف الاستثمارات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل على طريقة مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. تصنف الاستثمارات كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق عندما يوجد لدى الشركة النية الإيجابية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. تصنف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

5- النقد والودائع لدى البنوك و أذونات خزانة

يتكون النقد والودائع لدى البنوك كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2017	2016
نقد وما في حكمه:		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**13,621**	10,617
ودائع لدى البنوك فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل	**357,829**	299,307
اذونات خزانة تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء	**23,487**	-
نقد وما في حكمه	**394,937**	309,924
ودائع لدى البنوك فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر	**797**	234,783
ودائع لأجل فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر	**51,973**	-
الإجمالي	**447,707**	544,707

6- الاستثمارات

تتكون الاستثمارات في الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2017	2016
أ) موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل		
أسهم شركات	**6,043**	6,861
سندات دين	-	4,821
الإجمالي	**6,043**	11,682
ب) أوراق مالية متاحة للبيع		
أسهم شركات	**5,868**	15,255
سندات دين	**561,534**	516,901
صناديق استثمارية	**30,818**	41,656
مخصص انخفاض في القيمة	**(12,232)**	(15,176)
الإجمالي	**585,988**	558,636
ج) أوراق مالية مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق		
سندات دين	**3,549**	15,769
الإجمالي	**3,549**	15,769
إجمالي الاستثمارات	**595,580**	586,087

فيما يلي ملخصٌ بحركة الاستثمارات في الأوراق المالية:

	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	متاحة للبيع	مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي	
				2017	2016
في 1 يناير	11,682	558,636	15,769	**586,087**	534,179
فروقات تحويل عملات أجنبية	(28)	5,801	-	**5,773**	(2,637)
إضافات	120	237,373	-	**237,493**	186,407
استبعادات (بيع واستحقاق واسترداد)	(5,216)	(222,315)	(12,210)	**(239,741)**	(134,117)
تغير في القيمة العادلة	(515)	5,493	-	**4,978**	2,148
إطفاء خصم	-	-	(10)	**(10)**	107
عكس قيد مخصص	-	1,000	-	**1,000**	-
في 31 ديسمبر	6,043	585,988	3,549	**595,580**	586,087

6- الاستثمارات - تتمة

إن الاستثمارات في سندات الدين وقدرها 112,879 ألف دولار أمريكي (2016: 85,287 ألف دولار أمريكي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع بنوك ومؤسسات مالية.

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم

7-1 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم

تتكون الاستثمارات في المساهمات في الأسهم كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2017	2016
مدرجة	**107,836**	113,642
غير مدرجة	**165,468**	155,861
الإجمالي	**273,304**	269,503

2017			
	الأسهم المدرجة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية ٪
الدولة / المشروع			
المملكة المغربية			
شركة رياض السوالم		**198**	**33.0**
الشركة المغربية للإيجار المالي	مدرجة	**6,993**	**5.7**
شركة أسما كلوب بلس		**8,555**	**40.0**
		15,746	
المملكة العربية السعودية			
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي		**16,000**	**15.0**
الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة		**3,975**	**9.9**
شركة بداية لتمويل المنازل		**24,914**	**11.1**
مجموعة سامبا المالية	مدرجة	**23,131**	**0.18**
		68,020	
جمهورية السودان			
شركة سكر كنانة		**14,696**	**7.0**
مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)	مدرجة	**11,800**	**2.2**
بنك الاستثمار المالي	مدرجة	**4,967**	**20.8**
شركة أسمنت بربر		**16,397**	**16.4**
الشركة العربية للإجارة المحدودة		**6,235**	**30.0**
		54,095	

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تتمة

7-1 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تتمة

2017 - تتمة			
	الأسهم المدرجة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية ٪
الدولة / المشروع			
جمهورية مصر العربية			
الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة		12,126	13.7
الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبلين		27,630	10.0
الشركة الدولية للتأجير التمويلي		3,127	10.0
		42,883	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
بنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر		3,171	4.2
الشركة العربية للإيجار المالي		10,694	25.0
		13,865	
المملكة الأردنية الهاشمية			
بنك الاستثمار العربي الأردني	مدرجة	37,949	10.3
الشركة العربية الدولية للفنادق	مدرجة	4,452	8.4
		42,401	
مملكة البحرين			
المؤسسة العربية المصرفية	مدرجة	3,821	0.4
دولة قطر			
بنك الاستثمار العربي الأردني		8,700	15.0
سلطنة عمان			
شركة تأجير للتمويل	مدرجة	14,723	18.8
الشركات العربية المشتركة			
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية		3,559	1.7
برنامج تمويل التجارة العربية		3,335	0.4
الشركة العربية للتعدين		2,156	1.1
		9,050	
الإجمالي		273,304	

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تتمة

7-1 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تتمة

2016			
	الأسهم المدرجة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية ٪
الدولة / المشروع			
المملكة المغربية			
شركة رياض السوالم		198	33.0
الشركة المغربية للإيجار المالي	مدرجة	6,155	5.7
		6,353	
المملكة العربية السعودية			
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	مدرجة	32,324	1.8
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي		16,000	15.0
الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة		4,028	9.9
شركة بداية لتمويل المنازل		26,667	11.1
		79,019	
جمهورية السودان			
شركة سكر كنانة		15,187	7.0
مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)	مدرجة	8,055	2.2
بنك الاستثمار المالي	مدرجة	5,290	20.8
شركة أسمنت بربر		11,832	16.4
الشركة العربية للإجارة المحدودة		7,491	30.0
		47,855	
جمهورية مصر العربية			
الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة		12,335	13.7
الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبلين		27,630	10.0
الشركة الدولية للتأجير التمويلي		2,879	10.0
		42,844	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
بنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر		3,171	4.2
الشركة العربية للإيجار المالي		10,694	25.0
		13,865	

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تتمة

7-1 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تتمة

2016 - تتمة			
	الأسهم المدرجة	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية ٪
الدولة / المشروع			
المملكة الأردنية الهاشمية			
بنك الاستثمار العربي الأردني	مدرجة	36,839	10.3
الشركة العربية الدولية للفنادق	مدرجة	5,090	8.4
		41,929	
مملكة البحرين			
المؤسسة العربية المصرفية	مدرجة	4,792	0.4
دولة قطر			
بنك الاستثمار العربي الأردني		8,700	15.0
سلطنة عمان			
شركة تأجير للتمويل	مدرجة	15,096	18.8
الشركات العربية المشتركة			
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية		3,559	1.7
الشركة العربية للتعدين		2,156	1.1
برنامج تمويل التجارة العربية		3,335	0.4
		9,050	
الإجمالي		269,503	

اعتباراً من عام 2001، قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) – الأدوات المالية: لإثبات والقياس، مستقبلاً والذي يتطلب إعادة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وإثبات أي أرباح أو خسائر غير محققة تنتج عن إعادة التقويم في احتياطي القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل بدلاً من قائمة الدخل، كما كانت مثبتة سابقاً.

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تتمة

7-2 ربح بيع المساهمات

يتكون ربح بيع المساهمات في الأسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر من الآتي:

	2017
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات – المملكة العربية السعودية	**7,057**
الإجمالي	**7,057**

	2016
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات – المملكة العربية السعودية	2,458
الإجمالي	2,458

8- القروض والسلف

تتكون القروض والسلف كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2017	2016
قروض وسلف	**293,450**	268,997
إجمالي القروض والسلف	**293,450**	268,997
مخصص انخفاض في قيمة قروض وسلف	**(19,592)**	(21,124)
قروض وسلف، صاف	**273,858**	247,873
حركة المخصص:		
في 1 يناير	**21,124**	23,101
مخصص السنة (انظر إيضاح 22)	**1,150**	-
عكس قيد	**(2,682)**	(1,974)
حركة أخرى	-	(3)
في 31 ديسمبر	**19,592**	21,124
مخصص انخفاض محدد في القيمة	**11,805**	14,487
مخصص انخفاض جماعي في القيمة	**7,787**	6,637
	19,592	21,124

9- الموجودات الأخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2017	2016
إيرادات مستحقة	**12,483**	12,788
مدينون آخرون	**3,441**	3,750
الإجمالي	**15,914**	16,538

10- الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

10-1 الممتلكات والمعدات:

تتكون الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	الأراضي	المباني ومعداتها	الأثاث والمعدات	الإجمالي	
				2017	2016
التكلفة:					
في 1 يناير	7,416	19,364	13,926	**40,706**	40,189
تعديلات	(206)	-	-	**(206)**	-
إضافات خلال السنة	-	60	225	**285**	640
استبعادات خلال السنة	-	-	-	-	(123)
في 31 ديسمبر	7,210	19,424	14,151	**40,785**	40,706
الاستهلاك المتراكم:					
في 1 يناير	-	(13,781)	(12,800)	**(26,581)**	(26,094)
محمل للسنة	-	(239)	(345)	**(584)**	(610)
المتعلق بالاستبعادات	-	-	-	-	123
في 31 ديسمبر	-	(14,020)	(13,145)	**(27,165)**	(26,581)
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2016	**7,210**	**5,404**	**1,006**	**13,620**	
في 31 ديسمبر 2015	7,416	5,583	1,126		14,125

10- الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية- تتمة

10-2 الاستثمارات العقارية:

تتكون الاستثمارات العقارية، بالصافي كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2017	2016
التكلفة		
في 1 يناير	**33,425**	31,636
إضافات خلال السنة	**401**	1,789
في 31 ديسمبر	**33,826**	33,425
الاستهلاك المتراكم:		
في 1 يناير	**(25,540)**	(25,445)
محمل للسنة	**(176)**	(95)
في 31 ديسمبر	**(25,716)**	(25,540)
صافي القيمة الدفترية	**8,110**	7,885

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات العقارية 19 مليون دولار أمريكي تقريباً كما في 31 ديسمبر 2017 (31 ديسمبر 2016: 22 مليون دولار أمريكي).

11- الودائع

تتكون الودائع كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2017	2016
ودائع للبنوك	**296,535**	432,159
ودائع لغير البنوك	**124,061**	104,936
الإجمالي	**420,596**	537,095

تشتمل الودائع أعلاه على ودائع بموجب اتفاقيات إعادة شراء بلغت قيمتها الدفترية 101.9 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2016: 76.7 مليون دولار أمريكي).

12- الأدوات المالية المشتقة

خلال دورة أعمالها العادية، تقوم الشركة بإجراء أنواع متعددة من المعاملات تتضمن أدوات مالية مشتقة. يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية (الموجودات) والقيمة العادلة السالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع المبالغ الإسمية. تشير المبالغ الأسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعكس مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

12- الأدوات المالية المشتقة - تتمة

	31 ديسمبر 2017		
	مبلغ العقد/المبلغ الإسمي	القيمة العادلة	
		الموجودات	المطلوبات
مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة			
مشتقات تحويل عملات أجنبية:			
مقايضات عملات	**66,263**	**2**	**158**
		2	**158**

	31 ديسمبر 2016		
	مبلغ العقد/المبلغ الإسمي	القيمة العادلة	
		الموجودات	المطلوبات
مشتقات مقتناة لغرض المتاجرة			
مشتقات تحويل عملات أجنبية:			
مقايضات عملات	66,263	13	32
		13	32

13- المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2016	2017	
3,999	**5,910**	دائنون ومصاريف مستحقة الدفع
2,487	**2,707**	إيرادات مؤجلة
9,637	**10,217**	منافع موظفين (انظر الجدول أدناه)
860	**928**	فوائد مستحقة
16,983	**19,762**	الإجمالي

13- المطلوبات الأخرى- تتمة

تتكون منافع الموظفين كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	برامج ادخار الموظفين	مخصص مكافأة نهاية الخدمة	مخصص الإجازات	الإجمالي	
				2017	2016
في 1 يناير	966	7,627	1,044	**9,637**	9,011
إضافات للسنة	147	948	744	**1,839**	1,811
مخصصات مستخدمة	(36)	(521)	(702)	**(1,259)**	(1,185)
في 31 ديسمبر	**1,077**	**8,054**	**1,086**	**10,217**	9,637

بموجب برنامج ادخار الموظفين، تمثل الإضافات للسنة تكلفة المنافع المقدمة من قبل الشركة لموظفيها المشاركين في البرنامج. تمثل المخصصات المستخدمة المساهمات الإضافية في برنامج الادخار من قبل الموظفين ناقصاً استحقاقات الموظفين المسحوبة بتاريخ الخروج من البرنامج. بلغت المساهمات من قبل الموظفين إلى برنامج الإدخار خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مبلغا وقدره 70 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2016: 68 ألف دولار أمريكي).

14- رأس المال

14-1 المصرح به والمدفوع

يتكون رأس المال، بقيمة اسمية قدرها 1.000 دولار أمريكي للسهم، كما في 31 ديسمبر من الآتي:

	2017		2016	
	عدد الأسهم	**المبلغ**	عدد الأسهم	المبلغ
مصرح به	**1,200,000**	**1,200,000**	1,200,000	1,200,000
مدفوع بالكامل	**800,000**	**800,000**	800,000	800,000

بتاريخ 8 يونيو 2013، صادقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأس المال المصرح به من 800 مليون دولار أمريكي إلى 1.2 مليار دولار أمريكي وزيادة رأس المال المدفوع من 700 مليون دولار أمريكي إلى 1,050 مليون دولار أمريكي، وذلك من خلال رسملة 175 مليون دولار أمريكي من الأرباح المبقاة خلال الخمس سنوات المقبلة، وسداد الدول الأعضاء على خمس أقساط سنوية تبدأ في 1 أبريل 2014 (انظر إيضاح 14-2).

14- رأس المال- تتمة

14-1 المصرح به والمدفوع - تتمة

إن ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

	نسبة الملكية (٪)	2017	2016
المملكة العربية السعودية	15.68	**125,422**	125,422
دولة الكويت	15.68	**125,422**	125,422
دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)	15.68	**125,422**	125,422
جمهورية العراق	10.48	**83,871**	83,871
دولة قطر	8.19	**65,543**	65,543
جمهورية مصر العربية	6.97	**55,743**	55,743
الجمهورية العربية السورية	6.97	**55,743**	55,743
دولة ليبيا	6.97	**55,743**	55,743
جمهورية السودان	2.68	**21,421**	21,421
مملكة البحرين	1.71	**13,679**	13,679
الجمهورية التونسية	1.71	**13,679**	13,679
المملكة المغربية	1.71	**13,679**	13,679
سلطنة عمان	1.71	**13,679**	13,679
الجمهورية اللبنانية	1.61	**12,899**	12,899
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1.61	**12,899**	12,899
المملكة الأردنية الهاشمية	0.32	**2,578**	2,578
الجمهورية اليمنية	0.32	**2,578**	2,578
الإجمالي	100.00	**800,000**	800,000

14- رأس المال- تتمة

14-2 المساهمة في زيادة رأس المال

فيما يلي بيان بالمساهمة في زيادة رأس المال كما في 31 ديسمبر:

	نسبة الملكية (٪)	2017	2016
المملكة العربية السعودية	15.68	**16,464**	16,464
دولة الكويت	15.68	**21,952**	16,464
دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)	15.68	-	-
جمهورية العراق	10.48	**14,672**	11,004
دولة قطر	8.19	**11,466**	8,599
جمهورية مصر العربية	6.97	**9,758**	7,319
الجمهورية العربية السورية	6.97	-	-
دولة ليبيا	6.97	**2,439**	2,439
جمهورية السودان	2.68	**3,752**	2,814
مملكة البحرين	1.71	**2,394**	1,795
الجمهورية التونسية	1.71	**2,394**	1,791
المملكة المغربية	1.71	**2,394**	1,795
سلطنة عمان	1.71	**1,197**	1,197
الجمهورية اللبنانية	1.61	**2,254**	1,691
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1.61	**2,255**	1,691
المملكة الأردنية الهاشمية	0.32	**448**	336
الجمهورية اليمنية	0.32	-	-
الإجمالي	100.00	**93,839**	75,399

15- الاحتياطي النظامي

وفقاً لعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل 10٪ من صافي الدخل سنوياً إلى الاحتياطي النظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي 100٪ من رأس المال المدفوع.

	2017	2016
حركة الاحتياطي النظامي:		
الرصيد في بداية السنة	**102,001**	98,885
إضافات خلال السنة	**3,794**	3,116
الرصيد في نهاية السنة	**105,795**	102,001

16- الاحتياطي العام

خلال السنة الحالية، ووفقاً لقرار الجمعية العمومية رقم 56 بتاريخ 4 يونيو 2016، قررت الجمعية العمومية تحويل مبلغ وقدره 22,799 ألف دولار أمريكي من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي العام. يمكن فقط استخدام الاحتياطي العام من خلال قرار من مجلس الإدارة.

17- احتياطي القيمة العادلة

فيما يلي ملخصٌ بحركة احتياطي القيمة العادلة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2016	2017	
		المساهمات في الأسهم:
44,642	**36,522**	الرصيد في بداية السنة
(8,120)	**(6,237)**	تغير في القيمة العادلة
36,522	**30,285**	الرصيد في نهاية السنة
		الأوراق المالية المتاحة للبيع:
(3,540)	**1,641**	الرصيد في بداية السنة
5,181	**5,272**	تغير في القيمة العادلة
1,641	**6,913**	الرصيد في نهاية السنة
38,163	**37,198**	**إجمالي احتياطي القيمة العادلة**

18- صافي الأتعاب والعمولات

2016	2017	
799	**736**	قروض
202	**30**	تمويل تجاري
283	**414**	معاملات إسلامية
(10)	**(1)**	أخرى
1,274	**1,179**	صافي الأتعاب والعمولات

19- صافي ربح (خسارة) الأوراق المالية

	2017	2016
أسهم شركات	**(1,490)**	229
سندات دين	**460**	1,157
وحدة صناديق ائتمانية	**753**	92
الإجمالي	**(277)**	1,478

20- الإيرادات الأخرى

	2017	2016
قروض مستردة تم شطبها مسبقاً	**2,110**	5,842
مكافآت وبدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة	**250**	378
أخرى	**1,393**	1,171
الإجمالي	**3,753**	7,391

21- المصاريف العمومية والإدارية

	2017	2016
رواتب وما في حكمها	**11,944**	11,770
أتعاب مهنية واستشارية	**1,466**	1,279
مصاريف مجلس الإدارة	**760**	720
أخرى	**3,519**	3,419
الإجمالي	**17,689**	17,188

22- مخصصات الانخفاض في القيمة

	2017	2016
أوراق مالية	**777**	3,885
قروض وسلف (تم عكسها) / محملة، صافي	**(1,532)**	(1,974)
مساهمات في الأسهم	**-**	1,500
الإجمالي	**(755)**	3,411

23- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدتها

لم يكن لدى الشركة خلال دورة أعمالها العادية معاملات مع جهات ذات علاقة، فيما عدا مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية.

1. فيما يلي بيانٌ بالأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر:

2016	2017	
		موظفو الإدارة التنفيذية:
2,120	**2,340**	مكافأة نهاية الخدمة

2. فيما يلي بيان بإجمالي التعويضات المستحقة و (أو) المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2016	2017	
720	**760**	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
375	**450**	مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
639	**672**	رواتب ومنافع موظفين قصيرة الأجل
202	**220**	مكافأة نهاية الخدمة

24- معلومات المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة، عند الضرورة، لكي تتماشى مع عرض القوائم المالية في 31 ديسمبر 2017.

25- عدم الاستقرار السياسي

شهدت بعض الدول العربية والتي يوجد للشركة استثمارات فيها عدم استقرار سياسي. تتوقع الإدارة استقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول على المدى المتوسط. في حالة الأدوات قصيرة الأجل، استلمت الشركة التسوية عند استحقاق هذه الأدوات. وبناءً على المعلومات المتوفرة كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، فإن الإدارة على ثقة من جدارة هذه الاستثمارات على المدى الطويل وإمكانية تحصيل قيمتها (بما في ذلك المساهمات في الأسهم).

26- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 14 رجب 1439هـ (الموافق 31 مارس 2018).

عناوين الشركة

المـركــز الرئيسي:

المملكة العربية السعودية

طريق الملك عبد العزيز

ص ب : 4009 ـ الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تلفون: 114760601 (966)+

فاكس: 114760514 (966)+

الموقع على الإنترنت: www.taic.com

البريد الإلكتروني: taic@taic.com

فرع البحرين (بنك جملة):

مبنى الشركة العربية للاستثمار

ضاحية السيف - ص ب 5559 – المنامة - مملكة البحرين

تلفون: 17588888 (973) (عام)، 17588999 (973)

(غرفة التداول)

فاكس: 58888517(973) (عام)، 17588988 (973)

(غرفة التداول)

سويفت: TAIQ BH BM

البريد الإلكتروني: taic@taicobu.com

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
THE ARAB INVESTMENT COMPANY S.A.A.

www.taic.com